النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵜⵉ

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

■ العدد : 538 ■ من 10 الى 17 يناير 2024

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

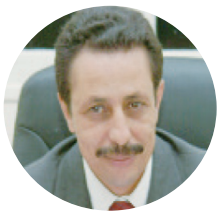

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الحراك التعليمي: الدروس والآفاق

ضيف العدد

15

عبد الحفيظ إسلامي

حوار حول سيرورة الحراك التعليمي

حزب النهج الديمقراطي العمالي يندد بمنع وقفة احتجاجية تضامنية مع فلسطين

03

أسباب اضطهاد النساء عبر التاريخ

12

جبهة موحدة ضد تخريب التعليم وكافة السياسات الطبقية

كلمة العدد:

مغرب الولاء للفساد والحرب على التربية والتعليم الى متى؟

لا يكاد الوضع السياسي والاجتماعي أن يستقيم في المغرب على حال، إلا وعمت عواصف الفساد والأزمة في مجموع القطاعات في المغرب. غير أن المثير في الأيام الراهنة هو تعمق أزمة قطاع التربية والتعليم في وضعية غير مسبوقة ومتعددة الأبعاد. وأما ملفات المفسدين التي أريد لها أن تكون موضوع اهتمام الرأي العام بشكل متحكم فيه، هي تلك الأخبار التي تطلع علينا بمتابعة أو محاكمة بعض «المنتخبين» في الجماعات الترابية أو برلمانيين كانت أصابع الاتهام تشير إليهم منذ مدة ليست بالقصيرة.

لقد نما الفساد في المغرب بشكل مؤسس وأصبح جزءا من النظام السياسي يخترق فئات واسعة من المجتمع. وكانت دائما ترعاه الطبقة الحاكمة وتحاول أن تربي أجيالا كاملة ذات قابلية للإفساد والتطبيع مع الفساد. هذه الأجيال استطاعت أن تفرز نخبة وزعماء مفسدين يحمون دار المخزن وتحميهم السلطات الراعية للنظام القائم على الفساد والافساد. ولضمان استدامة الفساد تتم من حين لآخر عمليات اسقاط بعض أكباش الفداء وتجديد النخب الفاسدة ذات الولاء الأكبر لنظامها الحاكم. بدعوى بعض الشعارات اللامعة «ربط المسؤولية بالمحاسبة وتخليق الحياة العامة» وقد دبج دستور 2011كما نص في العديد من بنوده على دعم آليات الرقابة ومأسسة عملية الافتحاص التي تستتبع صرف « بعض «الميزانيات والمالية العمومية كلما دعت الضرورة والمصالح المتبادلة الى ذلك...

هكذا تناهى الى علم الرأي العام متابعة بعض المسؤولين وبعض السياسيين بتهم تبذير المال العام ورصد بعض الاختلالات وحتى الاختلاسات أحيانا والمتاجرة في تفويت الصفقات العمومية وعرض» بعض» الملفات بلغت نسبة 10 في المائة من البرلمانيين حتى الآن واللائحة لا تزال مفتوحة على أسماء مرشحة للمثول أمام القضاء والمسائلة. ومع ذلك يستمر الولاء للفساد سيد المؤسسات المخزنية مركزيا وفي الأطراف.

وبينما تكبر مدارس الفساد وتتنوع برعاية شاملة يتم الهجوم على المدرسة العمومية ومنظومة التربية والتعليم برمتها، لعلها تكون سياسة وقائية من أن تنتج الأطر الكفيلة بقيادة انقلاب شامل على الجهل المؤسس والفساد المقدس. لقد دأب النظام القائم في المغرب على محاربة المعرفة ونشر الأساطير والخرافة بدءا بالأطر التربوية في دور الشباب في الأحياء الشعبية ثم المدرسة العمومية والجامعة المغربية التي كانت تمد المجتمع المغربي بأطر كفيلة بزراعة مناعة ذاتية ضد المفسدين واستتباب قيم ومثل عليا يكبر وينمو فيها أبناء وبنات الجماهير الشعبية وتتقوى عزائمهم نحو قلب ميزان قوى يسترجع لهم الكرامة ويحقق لهم الأساس المادي للتوزيع العادل لثروات وطنهم لا يعرفون عنها شيئا سوى لعض فضائح المهربين الكبار منهم والصغار.

لايزال المغاربة ينشدون التغيير وتحقيق مواطنتهم المسلوبة قسرا ولا تزال معاركهم تتنوع وتنتشر بين مختلف الفئات والطبقات الشعبية وما الاضرابات والاحتجاجات الطويلة لنساء ورجال التعليم سوى نموذجا يتقدم معارك جديدة واسعة الانتشار، ما دامت الأزمة بنيوية وهي آخذة في التعمق خاصة مع سيادة حكومة خادمة للمؤسسات المالية الرأسمالية المتوحشة ودولة فاشلة حتى في تدبير الأزمات ناهيك أن تواجهها ببدائل تنموية وديمقراطية تستجيب للحاجيات الملحة للجماهير الشعبية.

تبقى المعركة الأولى هي انتزاع مدرستنا التي تربي أبناءنا وتعلمهم تعليما موحدا علميا وعلمانيا مفتوح على مجموع الابتكارات العالمية بما ينتج مجتمعا عصريا تحكمه الديمقراطية ويعيش بسلم وأمان، متحرر من التبعية، تحكمه المساواة والعدالة الاجتماعية...

انها معركة واحدة، تقتضي تجاوز الحلقية والتشيع للفئات القطاعية الضيقة لفائدة المعركة الطبقية الشاملة نحو التغيير الديمقراطي المنشود. فلا يمكننا أن نحرز مكاسب أو تقدم في قطاع ما وباقي القطاعات مأزومة ومشلولة. فمطلب النظام الديمقراطي شأن جماهيري يعني رص صفوف كل الطبقات الشعبية في جبهة واحدة تبني بدائلها السياسية والاجتماعية والثقافية على المشترك الذي يبدأ بالقضاء والتخلص من المخزن وفتح آفاق وآمال جديدة أمام مسيرة تقدم وازدهار شعبنا.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

كلمة باسم رفاق ورفيقات الفقيد عبد اللطيف الدرقاوي في ذكرى تأبينه

باسم الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وعائلة فقيدنا المناضل الكبير عبد اللطيف الدرقاوي ورفاقه وأصدقائه، نتوجه بتحية الوفاء والنضال لأسرته الصغيرة التي تحضر بيننا ولرفاقه وأصدقائه وللحضور الكريم الذي أصر على مقاسمتنا هذه اللحظة المؤثرة التي ننظم فيها هذه الاربعينية التكريمية وفاء منا للفقيد عبد اللطيف ، الذي نحمل له كل الحب والتقدير والاعتزاز بماضيه النضالي الشريف ، الذي كان يخدم فيه قضية نضال شعبه من أجل مجتمع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة بين النساء والرجال وحقوق الإنسان للجميع.

فعبد اللطيف هذا الذي ودعناه منذ حوالي أربعين يوما ، كان منذ بداياته الأولى في النضال انسانا استثنائيا بما تحمله الكلمة من معنى ، خدوما لمن جايلوه، متواضعا حتى النخاع ، محبا حتى الثمالة ، لقضايا الشعب والوطن .

وهو ما جعل منه مناضلا فاعلا داخل منظمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، وكان في اللحظات الصعبة ثابت الموقف من كل ما كان يعيشه الوطن حينها، من استبداد وقهر ، ضد التطلعات الشعبية لمجتمع الحرية والديمقراطية ، أو ما كان يسميه هو بالوطن الجميل ، وكان عشقه العميق لتحرير شعبه والشعوب المستعمرة وراء ما يلي :

أولا: تعرضه للتجنيد سنة 1968بمعية عدد من قيادة النقابة الطلابية (ا و ط م)، في عملية قمعية كان النظام يتوخى منها إسكات أصوات المعارضة بالبلاد،

ثانيا: لعبه دورا مركزيا إلى جانب عدد من مناضلي الحركة الديموقراطية في إعطاء القضية الفلسطينية المكانة التي تستحقها كهم يومي في برامج القوى الديمقراطية والتقدمية المغربية. واعتبارها قضية وطنية وتم تبني ذلك في المؤتمر 13 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب. وطبعا الشيء بالشيء بذلك، ونحن نقيم هذه الذكرى الأربعينية لفقيدنا المناضل عبد اللطيف الدرقاوي، نستحضر القضية الفلسطينية التي كانت تسكن وجدان عبد اللطيف الدرقاوي الابن المخلص للشعب المغربي ، الذي يقف دائما الى جانب الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة والعادلة ، ونحن نعيش منذ ثلاثة أشهر الانخراط القوي لعموم الشعب المغربي ضد كل مايتعرض له الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة من حرب ابادة ماعية في قطاع غزة وفي الضفة الغربية وفي القدس وفي كافة أرجاء فلسطين المحتلة بمختلف الأشكال النضالية وفي جميع أرجاء الوطن المغربي ، من خلال المسيرات الحاشدة والوقفات التضامنية وحملات مقاطعة المنتجات الصهيونية ، وهو الأمر الذي فضح مسلسل التطبيع والمطبعين سواء منهم النظام الرسمي المغربي ، أو العديد من القوى المجتمعية التي سوقت بدورها للتطبيع وحاولت إجهاض كل اشكال مناهضته من طرف شرفاء وشريفات وطننا ، وطبعا هم الآن صامتون متواطئون ، وهذا الحب لفلسطين الذي كان يسكن وجدان عبد اللطيف كما يسكن الشعب المغربي وحرائر واحرار العالم لم يفارقه أبدا ، حتى وفاته.

ثالثا: تعرضه للإختطاف والإعتقال السياسي في دجنبر 1971 ليحاكم في يناير1972بالرباط ويصدر الحكم في حقه بثلاثة اشهر حبسا نافذا، ليختطف في فبراير 1972من السجن ليقتاد إلى معتقل سري وليقدم في صيف 1973 للمحاكمة ضمن مجموعة 48 التي صدرت في حقهم أحكام جائرة ، كان نصيب فقيدنا الرفيق عبد اللطيف الدرقاوي منها 15 سنة،

و كمناضل صلب لم ينل السجن من قناعاته ، ومن داخل السجن خاض المعارك من اجل احترام كرامة المعتقل السياسي وكرامة عائلته ، واستمر في مساره النضالي وكان ومن داخل السجن المركزي، يعبر دائما عن آرائه ومواقفه من نضالات الشعب المغربي ، وشعوب العالم التواقة للحرية والديمقراطية ، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني من أجل استقلاله وتقرير مصيره ،وبناء دولته الديمقراطية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس .

وفي السجن المركزي بالقنيطرة تفتقت المواهب المدفونة في أعماق عبد اللطيف الإنسان المحبوب لدى الجميع ، حيث أبدع لوحات في الفن التشكيلي ، وفي نظم القصائد أشهرها قصيدة اصبحت نشيدا لأجيال، يردد في كل مواقع الفعل النضالي حول قائد ثورة الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي.

وبعد سنوات من مغادرته جدران السجون، الم به مرض اضطره للسفر الى فرنسا للعلاج سنة2002، وقد طال به المقام هناك في تجربة اخرى مع المناضلين والمناضلات في المهجر ،

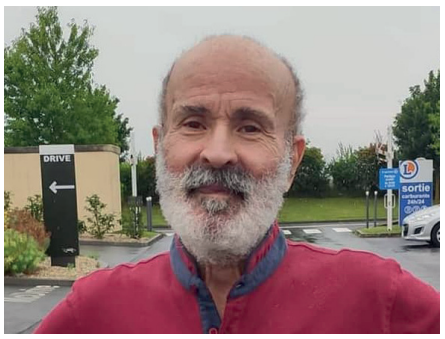

الذين واللواتي كانوا سندا له في محنة المرض ، ولكنه وهو بالمستشفى لم يستسلم للمرض وظل يقاوم بكل الوسائل حتى أنه تعلم العزف على البيانو ، وأصبح يخفف من آلام المرضى بالمستشفى بتمتيعهم بمعزوفات موسيقية رقيقة .

أن ما قلناه عن فقيدنا في هذه الكلمة المتواضعة قليل وقليل جدا حول تجربته النضالية وعطائه الفني ، ولكننا نقولها لك جميعا أيها الغالي الفقيد، نحبك ونحبك ونحبك وسنظل نحبك ما دمنا في طريق النضال الذي رسمنا كلنا معالمه مع كل أحرار وحرائر وطننا .

رفيقتنا الدرقاوي

إنّ ذاكرة القلب أعمق وأقوى من ذاكرة العقل فهي الوحيدة القادرة على استحضار أدق اللحظات في عُمق الرّوح والحياة البشرية لأشخاص لن نستطيع التواجد معهم مرة ثانية.

كلمة الرفيق عبد الحميد أمين في تأبين الفقيد عبد اللطيف الدرقاوي

الأخت فاطمة زوجة الفقيد، الأخ عدنان ابن الفقيد،

عائلة المناضل الغالي عبد اللطيف الدرقاوي، مرة أخرى كل العزاء والمواساة

وصبرا جميلا لكم ولنا جميعا...

الرفاق والأصدقاء، كل الوفاء للقيم والمثل التي ظل يحملها رفيقنا عبد اللطيف الدرقاوي، وظل يناضل من أجل إشاعتها إلى آخر حياته.

إني أتكلم عن إنسان تقاسمت وإياه هموم وقضايا جماهير شعبنا المغربي الذي لازال يرزح تحت نير الاستبداد والقهر الاجتماعي وجبروت السيطرة الإمبريالية والاستغلال الرأسمالي المتوحش.

وتقاسمت وإياه، والآلاف من المعتقلين السياسيين، الاختطاف والاعتقال التعسفي وزنازين سجون النظام المغربي ومحن الإضرابات عن الطعام.

فالرفيق عبد اللطيف الدرقاوي من طينة المناضلين الصادقين المخلصين، الذين انخرطوا في النضال بصدق ووفاء من أجل المشروع البديل للاستبداد المخزني: مشروع الدولة الديمقراطية الشعبية، في أفق المجتمع الاشتراكي على طريق المجتمع اللاطبقي الذي كان يسميه المجتمع الجميل.

إنه من المناضلين الأوائل الذين انخرطوا في دينامية بناء الحركة الماركسية اللينينية المغربية، بمشاركته في تأسيس منظمة 23 مارس. وتشهد له مدرجات جامعة فاس بخطبه الرفيعة والفصيحة التي كانت تقنع من جايلوه من الشباب التواق لمغرب جديد، من فئات طبقية متنوعة يجمعهم حينها مشروع التغيير الجذري بالبلاد؛ وهم بالتحديد من أسسوا في نفس اللحظة والحين تنظيمات 23 مارس وإلى الأمام وكذا تنظيم لنخدم الشعب، الذي كان رفيقنا وفقيدنا من بين مؤسسيه.

عرف الرفيق عبد اللطيف الاعتقال مبكرا. ففي أواخر سنة 1971 اعتقل بالرباط وصدر حكم في حقه بثلاثة أشهر حبسا نافذا. وبينما هو يقضي مدة سجنه بالسجن المدني لعلو تم اختطافه وإلحاقه بالمعتقل السري قبل أن يتم دمجه في سجن غبيلة بالدار البيضاء بمجموعة 48، التي حكم عليه في إطارها ب 15 سنة من السجن النافذ.

وخلال الاعتقال خاض مع المعتقلين السياسيين معارك الإضرابات عن الطعام من أجل فرض احترام هوية المعتقل السياسي، تلك الإضرابات القاسية التي صاحبتها تضحيات كبيرة أهمها آنذاك استشهاد الرفيقة سعيدة المنبهي وشهداء آخرين ومخلفات سلبية على صحة مجمل المضربين.

وفي السجن كان رفيقنا عبد اللطيف يتميز بغيرة نادرة على الحياة الجماعية للمعتقلين السياسيين التي كان يرى فيها إحدى بوادر المجتمع الشيوعي المبني على التضامن والأخوة والمساواة.

وعرف عبد اللطيف بعشقه للقضية الفلسطينية، وكان من الذين جعلوها في صلب اهتمام الحركة الطلابية وحركة اليسار الجديد عموما. وهو الذي ناضل مع رفاقه في المؤتمر 13 للنقابة الطلابية (أ و ط م) سنة 1969من أجل إقرار القضية الفلسطينية كقضية وطنية، وهي الصيغة التي أصبح الشعب المغربي بسائر قواه الوطنية والتقدمية والحية يتبناها اليوم ويرفعها كمتراس في وجه المطبعين.

وكم كان سيكون سعيدا بالتواجد بيننا في هذه الفترة الشاهدة ابتداء من 7 اكتوبر الأخير على انبعاث المقاومة الفلسطينية وتغير معادلات الصراع في المنطقة، وعلى الدعم النوعي والكمي الذي عرفته حركة مناصرة القضية الفلسطينية عالميا، ونهوض وانتصارات الشعب الفلسطيني ومقاومته البطولية في إطار محور المقاومة والتصدي لمشاريع الإمبريالية والصهيونية والرجعية الهادفة إلى إبادة الشعب الفلسطيني وإلى تصفية القضية الفلسطينية.

كانت لرفيقنا وفقيدنا عبد اللطيف، قدرة هائلة على جلب محبة الناس برغم انتماءاتهم المختلفة. فهو مبدئي حتى النخاع، ولكنه كان يصرف مبدئيته بمرونة هائلة؛ ثم إن طريقته المرحة في النقاش وفي التعامل حتى مع القضايا المستعصية على الحل تفرض على مخاطبه التفاعل الإيجابي.

بعد ما يقرب من 13 سنة من الاعتقال، غادر رفيقنا عبد اللطيف السجن في غشت 1984 وواظب على النضال، وخصوصا بالنسبة للقضية الفلسطينية بإشرافه على إدارة عمل الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني.

لم يطل به المقام بالمغرب، فقد كان لسنوات الاختطاف والاعتقال والتعذيب أثرها على صحته مما اضطره للجوء للعلاج خارج أرض الوطن بفرنسا.

وفي يوم الرابع عشر من شهر نونبر الماضي، فارقنا العزيز الغالي عبد اللطيف الدرقاوي؛ ولكن نضاله سيبقى مسجلا في ذاكرة شعبنا وسنظل ما حيينا أوفياء للقضايا التي ناضل من أجلها وهي بناء وطن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة التامة بين سائر البشر بمن فيهم المساواة بين النساء والرجال.

ولا يفوتني أن أسترجع في نهاية هذه الكلمة تلك الشعارات الصادقة والمدوية التي رددناها جماعيا يوم 23 نونبر الماضي أثناء مسيرتنا قرب نعش الفقيد ومرافقتنا له إلى مثواه الأخير:

- الدرقاوي يا رفيق، لا زلنا على الطريق،
- الدرقاوي ارتاح ارتاح، سنواصل الكفاح،
- الدرقاوي خلى وصية، لا تنازل على القضية،
- فلسطين أمانة والتطبيع خيانة،
- وكذا نشيد «لنا يا رفاق لقاء غدا .... طغاة النظام مضى عهدهم وشمسهم أذنت بالغروب» وهو النشيد الذي رددناه جماعيا لأول مرة في المحكمة مباشرة بعد إصدار الأحكام الجائرة ضدنا في مجموعة 48.

لقد توفي الرفيق عبد اللطيف وسنه 78 سنة. ومع ذلك أعتبر أننا فقدنا شابا طموحا، شابا يحب الشباب ويومن بالشباب، إنسان له روح الشباب.

فسلام عليك رفيقنا عبد اللطيف، أيها الشاب الولهان بقضايا شعبك؛ ولتكن اليوم ونحن قد ودعناك منذ بضعة اسابيع كجسد، ولم ولن نودع روحك وقيمك، قدوة لشباب اليوم، كما كنت قدوة لشباب نهاية الستينات وبداية السبعينات.

تحية نضالية للجميع؛ وعاش الرفيق عبد اللطيف الدرقاوي

الجمعة 5 يناير 2024

وجدة:

حزب النهج الديمقراطي العمالي يندد بمنع وقفة احتجاجية تضامنية مع فلسطين

كان من المقرر اليوم السبت 6 يناير تنظيم وقفة احتجاجية أمام متجر كارفور بوجدة. ولقد تم منعها بإغلاق كل الأزقة والمنافذ المؤدية لمحيط متجر كارفور بأعداد هائلة من كل أنواع قوات القمع، واعتقال مجموعة من الشباب وإيقاف اثنين 6منهم بالدائرة الرابعة للأمن بحي لازاري ،وتم إطلاق سراحهم بعد ساعتين من الاحتجاز دون توقيع أي محضر.

ولقد عرف المكان إنزالا غير مسبوق للقوات القمعية بكل أشكالها وأصنافها من بوليس وقوات التدخل السريع وقوات مساعدة و عدد لا يحصى من مختلف أنواع البوليس السري الذين توزعوا على الأزقة والمحلات والمقاهي ، وبأعداد كبيرة من الحافلات والسيارات الأمنية بكل احجامها ، كما تم اخذ صور المناضلين عبر احد هواتف الأجهزة الامنية، كترهيب نفسي، كما أن المنع تم بطريقة غاب عنها الإدلاء بوثيقة تفيد المنع، أو قراءته عبر مكبر الصوت من طرف حامل الشارة، مما يفيد انه طوق ومنع شفوي خارج إطار القانون، وضربا صارخا لحرية التظاهر السلمي .

إن هذا المنع لوقفة احتجاجية سلمية بواسطة ذلك الكم الهائل من القوات هو تكميم أفواه الرافضين/آت و الرافضين /ات للتطبيع والمناهضين للشركات الداعمة للكيان الصهيوني

إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة ، نعلن ما يلي:

– إدانتنا القوية للاعتداء على الحق في التعبير والتظاهر السلمي ضدا على التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان.

– شجبنا للحصار الذي عرفه محيط متجر كارفور والأزقة المؤدية إليه ومنع المناضلات والمناضلين من الوصول إلى الساحة المقابلة له بالقوة وتعريضهم للعنف، والمواطنين والمواطنات من السير فوق أرصفة الشارع والمرور نحو مصالحهم.

– نداءنا لكل الهيآت المغربية الداعمة للقضية الفلسطينية وكل المواطنين والمواطنات الأحرار من أجل المزيد من توحيد العمل لمواجهة خطط وبرامج الإمبريالية والصهيونية ببلادنا، والنضال الوحدوي في مواجهة الغطرسة المخزنية.

وجدة في: 07 يناير 2024.

الجامعة الوطنية للتعليم FNE

التوجه الديمقراطي تحتج على التوقيفات عن العمل

انعقد بمقر وزارة التربية الوطنية بدعوة منها، بالرباط اليوم الاثنين 8 يناير 2024، من الرابعة بعد الزوال إلى التاسعة والربع مساء للبث في مشروعي النظام الأساسي ونظام التعويضات التي تم نشرهما، وبحضور النقابات التعليمية الخمس مع الحكومة: ممثل عن الوزير المكلف بالميزانية وعن وزارة التربية: الكاتب العام للوزارة ومديرية الموارد البشرية ومديرية الشؤون القانونية والمنازعات.

وفي بداية الاجتماع عبر من جديد ممثل FNE عن احتجاجه على التوقيفات المؤقتة مع توقيف الأجرة ضد 500، حسب الوزارة، من نساء ورجال التعليم المحتجين/ات وطالب ممثل FNE بالتراجع الفوري عن هاته القرارات العقابية وحل المشاكل العالقة.. وفي نهاية الاجتماع تم تحديد موعد الثلاثاء 9 يناير 2024 س16 لمواصلة الحوار.

وخلال هذا الاجتماع تم طرح عدد من القضايا المتعلقة بمشروع النظام الأساسي المنشور عموما ويمكن إجمالها فيما يلي:

1– تمت إضافة فقرة للمادة 2: «يُعيَّن الموظفون الخاضعون لهذا النظام الأساسي في وظيفة قارة، ويُرَسَّمون في إحدى الدرجات الخاصة بأسلاك وزارة التربية الوطنية، ويعتبرون في حالة قانونية ونظامية إزاء الوزارة؛

2– تمت إضافة للمادة 5: «يتمتع الموظفون بحق المعاملة المبنية على الاحترام وحفظ الكرامة والحماية القانونية»؛

3– تغيير المادة 6 في فقرتها الأخيرة لتصبح: «كما يمنع عليهم (الموظفين) القيام بدروس خصوصية للدعم بمقابل للمتعلمين بمؤسسات التربية والتعليم العمومي..»؛

4– تغيير المادة 7 لتصبح «يتعين على الموظفين، أثناء ممارستهم لمهامهم، التقيد بمبادئ الإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص والموضوعية والنزاهة» مع حذف: «لا سيما في تقييم الإنجازات الدراسية للمتعلم، كما يتعين عليهم الاستحضار الدائم لمصلحته الفضلى في ذلك، والتواصل مع ولي أمره في إطار المواكبة المستمرة لمساره الدراسي».

5– تمت المطالبة بحذف الدرجة الخامسة (5) وإضافة الدرجة الممتازة للمساعد تربوي، بالمادة 21. لكن الحكومة رفضت المطلبين؛

6– تم تغيير المادة 22 بالنسبة لمهام إطار مساعد تربوي: وحذف «دعم الخدمات اللوجستيكية»؛

ع–7 تم تغيير المادة 22 المتعلقة بمهام إطار متصرف تربوي بحذف «القيام، في حالة عدم مزاولة مهام الإدارة التربوية، بالمهام الإدارية» وتبقى: «يقوم، المتصرف التربوي بالمهام التالية: الاستشارة في المجال التربوي والإداري؛ المساهمة في التكوين والتأهيل؛ المواكبة التربوية والإدارية؛

8– للمادة 31 تمت إضافة درجة: «متصرف عام للتربية الوطنية» لتصبح 4 درجات لـ «متصرف للتربية الوطنية»؛

9– تمت المطالبة في المادة 45 بالسماح بالترقي بالشهادة سنويا إلى السلم 10 للموظفين (السلم 9 وما تحت: التقنيين والمساعدين التربويين والمحررين) ورفضت الحكومة الطلب؛

10– تمت المطالبة بتغيير المادة 45 للسماح بالترقي بالشهادة سنويا للسلم 11 في إطارهم الأصلي للموظفين من غير هيئة التدريس، كذلك، الحاصلين على إحدى الشهادات أو الدبلومات التالية: الماستر أو الماستر المتخصص أو دبلوم الدراسات العليا أو دبلوم الدراسات العليا المعمقة أو دبلوم الدراسات العليا المتخصصة أو مهندس الدولة، ومع الأسف تم رفض المطلب من طرف الحكومة مرة أخرى؛

11– تمت المطالبة بتغيير المادة 48 الخاصة بالمبرزين ووعدت الحكومة بذلك في إطار النظام الأساسي الخاص بالفئة؛

12– تمت المطالبة بتغيير المادة 50 بحذف «ونتائج تقييم الأداء المهني» وتمت الاستجابة لذلك؛

13– تمت المطالبة في المادة 53 بحذف «الانخراط في تنزيل مشروع المؤسسة المندمج» وتشبثت الحكومة بعدم حذفها؛

14– المادة 54: تم اقتراح لم يحسم حول تقييم الأداء المهني لأطر هيئة التفتيش من طرف المفتشية العامة ومدير الأكاديمية والمدير الإقليمي التابع له المعني بالأمر، وكانت مناسبة للتذكير بمطلب الاستقلالية الوظيفية لأطر التفتيش؛

15– الباب 9 تم اقتراح تغيير «التأديب» بـ«الانضباط» ورفضت الحكومة بدعوى المصطلح من قانون الوظيفة العمومية؛

16– تمت المطالبة بتغيير المادة 68 بتحديد الأجرة في الزمن وإضافة «قبل انطلاق الموسم الدراسي 2024–2025» فيما يتعلق بـ: «تُحدَّد مدة التدريس الأسبوعية لأطر التدريس، بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية، بعد استطلاع رأي اللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة المناهج والبرامج، وطلبت الحكومة مهلة لتحديد الجواب؛

17– تمت المطالبة بتغيير المادة 70 بسن تعويض عن التكوين المستمر (مدته أقل من 3 أشهر) وتمت إضافة المقتضى القانوني لهذا التعويض لتصبح المادة المتفق عليها: «يشارك الموظفون في دورات التكوين المستمر المنظمة لفائدتهم، من أجل تطوير مهاراتهم وتحسين مردوديتهم طبقا لمقتضيات المرسوم 2.05.1366 بتاريخ 2 دجنبر 2005»؛

18– تم الاتفاق على تغيير المادة 71 وإضافة أطر التوجيه التربوي للاستفادة من العطلة الصيفية كما هو الشأن بالنسبة لـ: أطر التدريس وأطر التفتيش التربوي والمختصون التربويون والمختصون الاجتماعيون، ما عدا المكلفين منهم بمهام إدارية بمؤسسات التربية والتعليم والتكوين أو بالمصالح المركزية لقطاع التربية الوطنية أو بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية التابعة لها.

19– هناك مقترح لم يتم الحسم فيه بعد حول المادة 76، وسيواصل الحوار حول النظامين الأساسي والتعويضات الثلاثاء 9 يناير 2024 س16 وفي نفس الوقت حول مراجعة التوقيفات المؤقتة الـ 500 من نساء ورجال التعليم.

الكاتب العام الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي:
غميمط عبد الله

الرباط في 9 يناير 2024

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تندد بقمع ومنع وقفة احتجاجية تضامنا مع غزة

تجاوبا مع دعوة الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بوجدة، إلى تنظيم وقفة احتجاجية يوم السبت 6 يناير من السنة الجارية في الساعة الرابعة والنصف زوالا، أمام متجر كارفور للتنديد بجرائم الابادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وللمطالبة بوقف التطبيع مع الكيان الصهيوني وللدعوة لمقاطعة منتوجات الشركات الداعمة للكيان الصهيوني، توافد المواطنون والمواطنات إلى مكان الوقفة القريبة من متجر كارفور، الا ان القوات العمومية المتواجدة بكل تلاوينها وزيائها الرسمية وغير الرسمية والتي كانت بأعداد كبيرة، سعت إلى تفريق المتظاهرين في البداية وابعادهم عن متجر كارفور كما حاولت نزع اللافتات والأعلام الفلسطينية بالقوة، من ايدي المنظمين وحاولت إقناعهم بتنظيم الوقفة بمكان اخر بعيدا عن متجر كارفور.

أمام هذا المنع اللاقانوني، لم يكن أمام المتظاهرين الا الاصرار على تنظيم الوقفة بشكل سلمي أمام متجر كارفور ممارسة لحق يكفله الدستور المغربي ل2011 وتكفله القوانين الجاري بها العمل. تدخلت على اثر ذلك القوات العمومية وعنفت المتظاهرين بحيث تعرض عدد منهم للضرب والسحل واحتجز هواتف البعض منهم واعتقل أربعة شباب وشابة ليطلق سراح اثنين بعد حوالي ساعة من ايقافهما بينما اقتيد الاخرون إلى الدائرة الرابعة للشرطة بحي لازاري ليطلق سراحهم حوالي الساعة السابعة زوالا دون انجاز محاضر بعد أن تدخل أعضاء من سكرتارية الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبي– وجدة – إلى جانب أسر المعتقلين.

إن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، إذ تبلغ الراي العام المحلي والوطني بما جرى من منع تنظيم وقفة سلمية وحضارية كشكل من اشكال التعبير والتي تدخل ضمن الحريات الأساسية التي تكفلها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب ويكفلها الدستور المغربي في مادته 25 تسجل ما يلي:

– تنديدها بالقمع والتعنيف والاعتقال الذي تعرض له متظاهرون جاؤوا ليمارسوا حقهم بشكل سلمي، في حرية التعبير والتضامن مع شعب يتعرض للابادة الجماعية الكاملة الأوصاف.

– مطالبتها الدولة المغربية باحترام الحق في الحريات الأساسية منها التجمع والتظاهر السلميين المكفول في الدستور المغربي.

– تجديد ندائها لساكنة مدينة وجدة للمزيد من الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني البطل في مقاومته حتى رحيل المحتل من كامل ارض فلسطين.

– تحياتها لأحرار العالم الذين يقاطعون الشركات والمتاجر الداعمة للكيان الصهيوني.

– مطالبتها بإغلاق الشركات والمتاجر الداعمة للكيان الصهيوني.

عن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع –
06 يناير 2024

الحراك التعليمي بالمغرب بين العفوية والتنظيم

شفيق العبودي

«العفوية بشكل أساسي ليست أكثر من تمظهر الوعي في مراحل نموه الاولي»
■ لينين.

تعد كل من العفوية والتنظيم كنقيضين كلاهما عامل مختلف في الحركات الاحتجاجية وخاصة في الحراك التعليمي بالمغرب مع أنهما يتواجدان في علاقة جدلية ثابتة مع بعضهما البعض ، لذلك تبقى القدرة علي ادراك هذه العلاقة من بين المهمات والتحديات الكبرى الملقاة على عاتق المناضلين الكفاحيين، وذلك من أجل تحقيق الانعطافة الضرورية للانتقال من العفوية الي التنظيم، فرغم ان العفوية تفتح افاقا غير مرئية للنضال وتبرز الطاقات والابداعات والمواهب الكامنة لدى الشغيلة التعليمية الصادقة في مسعاها، كما أنها تفرز قيادات من داخلها، إلا أنه يجب في نفس الوقت الانتباه للقادة العفويين وتقديراتهم وتكتيكاتهم التي قد تعود بنتائج سلبية عند اشتداد الصراع ضد الدولة وبلوغه درجة تهديد مصالح النافذين داخلها وزعزعة استقرار سياستهم (النافذين في الدولة) المملاة عليهم من الدوائر المالية المعبر عنها عبر التزامات واتفاقات، لذلك تقتضي الضرورة دوما تحديد الشعارات وتحري دقتها وواقعيتها بوصفها محددات في أي نشاط جماهيري احتجاجي، لأن الإثارة والتحريض وعدم واقعية الشعارات بدون منظور كفاحي ثوري علمي وقيادة منظمة هو تبديد للطاقات الكفاحية واضعاف حالة المبادرة فيه والدفع بها نحو المغامرة غير المحسوبة العواقب، ولنا في تجربة 20 فبراير 2011 وحراك الريف دروس يجب تعلمها حيث لم تجني الجماهير ثمار انتفاضاتها وحراكها مكتشفة ضعف النتائج رغم التضحيات الجسام، مما يحتم ضرورة التركيز على مبدأ الوحدة والالتفاف حول شعارات وبرنامج محدد يتم الالتزام به من طرف كل من له مصلحة حقيقية في التغيير، بحيث يلعب العامل الذاتي دورا هاما وحيويا في مجري أي حراك اجتماعي، مع أن هذا العامل لا يمكن صنعه بواسطة التشكل العفوي ولا يمكن ان تفرزه الاحداث فجأة من فراغ، بل يتم بناؤه مسبقا بعمل يومي شاق على مدى سنوات ويعمل على نقل الحركة الجماهيرية من العفوية الي التنظيم، لأن كل حراك عفوي يحتوي على عناصر ابتدائية للقيادة الواعية والتنظيم التي قد لا تظهر بصورة واضحة، وبالتالي على المناضل الكفاحي لعب دور أساسي في إدخال الوعي والتنظيم إلى حركة الجماهير العفوية ورفع قدراتها في الصراع السياسي وان يُسَيِّسَ تلك الهبّات العفوية التلقائية وأن يربطها بالأهداف النهائية للتغيير الجذري.

وفي هذا المنحى فقد أكد الحراك التعليمي منذ 5 اكتوبر 2023 حقيقة هامة مفادها رفض فكرة أن نساء ورجال التعليم اصبحوا أكثر خنوعا وقبولا بواقعهم البئيس والمزري وبالتالي صارت لا تعطي بالا واهتماما لتغيير هذا الواقع الرديء المنعكس على كل جبهات حياتها اليومية، وبالمقابل أكد أن الشغيلة التعليمية الآن تنتقل من معركة إلى اخري في صدام مع الوزارة والحكومة ومراكمة المزيد من التجارب لرصيدها النضالي التي تزيدها تصليبا وإيمانا بأهمية النضال من أجل تحقيق المطالب العادلة والمشروعة، رغم ازدياد حجم الهجوم من قبل الدولة في شخص الحكومة والوزارة الوصية خصوصا. وهنا تقتضي الضرورة تدخل الكادر النقابي المكافح من أجل تصحيح مسار الحراك وإعطائه المضمون الحقيقي باعتباره حركة داخل حقل الصراع الطبقي، بين الدولة كجهاز معبر عن التحالف الطبقي المسيطر والتي عبرها يسعى إلى حماية مصالحه التي تتقاطع ومصالح الدوائر المالية العالمية في إطار إعادة تقسيم العمل دوليا، وبين الطبقات الشعبية التي تعاني التفقير والاستغلال والارهاق الضريبي، والتي ليس بمقدورها الاستمرار ضمن أدنى شروط العيش الكريم إذا ما تم الاجهاز على هذه الخدمات العمومية وفي مقدمتها الشغل والصحة والتعليم والسكن والنقل، إذن النظام الأساسي الذي تسعى الدولة لفرضه على الشغيلة التعليمية بشكل خاص وعلى الشعب المغربي بشكل عام يأتي في إطار الحرب الطبقية التي تهدف إلى التخلص من الوظيفة العمومية وأيضا الهدف منه ضرب المدرسة العمومية بما يقضيه هذا القرار من ضرب حق أبناء الشعب المغربي في حقهم في التعليم وتفويت ما تبقى منه للقطاع الخاص، وأيضا ضرب الحق في الشغل داخل الوظيفة العمومية التي تضمن الحد الادنى من الاستقرار الاجتماعي. لذلك لا يمكن تصور أي معركة نضالية تسعى لتغيير الوضع خارج هذه الألف باء من الفهم، وإلا فإننا من حيث لا ندري نعيد إنتاج نفس الواقع الطبقي، لأن أي انتكاسة في هذا الحراك جراء عدم قدرته على القطع مع العفوية، قد يؤدي إلى تسرب اليأس إلى الشغيلة التعليمية وفقدان الثقة في أسلوب النضال والاحتجاج من أجل ضمان الحقوق وتحصين المكتسبات وهذا لا يخدم سوى الدولة.

ومن أجل الانتقال من حالة العفوية (اللاتنظيم بالمعنى الحقيقي) إلى حالة التنظيم عملا بالمقولة الشهير «من لا تنظيم له لا قوة له، ومن لا قوة له لا حق له» فإنني أعترف بأن ذلك ليس بالأمر الهين، بحيث يتطلب ذلك وعيا طبقيا ملتزما بقضية تحرير الشعب والانسانية جمعاء من نظام الاستغلال مع «الايمان» الحتمي بأن قيام مجتمع عادل دون طبقات أمر ممكن التحقق، كما أن الالتزام التنظيمي يرتبط بالضرورة بمستوى الالتزام الايديولوجي وبدرجة تطور الوعي السياسي وهذا الأخير يُتوج ذلك بالوعي بضرورة التنظيم، وتجاوز التنظيم في الجمعيات والنوادي والنقابات إلى التنظيم في حزب سياسي يسعى للتغيير الجذري. كما أن بلوغ مرحلة الوعي بضرورة التنظيم الحزبي تفترض تبني المناضل فكر الطبقة العاملة والتسلح بنظرة مادية تاريخية جدلية للعالم ولتطور المجتمع البشري تمكنه من رؤية العالم وفق قوانين موضوعية تساعده على فهم دقيق وعلمي للتناقضات التي تحكم المجتمعات وبالتالي القدرة على تحديد أشكال الفعل في الواقع من أجل تغييره. هكذا تعكس المسالة التنظيمية اذا مستوى التزام المناضل ايديولوجيا وسياسيا فإن كان ضعيف الايمان إيديولوجيا وسياسيا فإنه ينشط حسب النزوات الذاتية له أو بالمناسبات او لإيجاد بعض الاستقرار النفسي وارضاء الضمير، ومن هنا فان سلوكه التنظيمي/اللاتنظيمي سيعكس ذلك بالضرورة، وبالتالي فإن طول النفس لديه سيقل وأيضا سيخل بالانضباط التنظيمي ويميل إلى اللاتنظيمي بتبريرات ذاتية في غالب الاحيان، وعندما يتعرض للنقد في ممارسته سيعتبره وكأنه قدح في شخصه وتهجم عليه، وبخصوص شعارات من قبيل الديمقراطية ستجده يقبل مخرجاتها عندما تتطابق مع أهوائه ورغباته، لكن عندما تتعارض معها فإنه يرفضها متسلحا بأحكام جاهزة من قبيل الخيانة أو الاندفاع والانتحار أو شيء ما، فتتحول إما الى ديمقراطية مفرطة بسبب فوضوية البرجوازي الصغير الذي يتصرف بمفرده ويطبق ما يخطر على باله بمعزل عن الشغيلة إن وجدت ودون إشراك الجميع، وإما إلى مركزية مفرطة بحيث يتصرف كالسيد الاقطاعي الذي يملك الحقيقة.

ومن أجل بناء تنظيم صلب قادر على قيادة المعارك باحترافية وحنكة، على الشغيلة التعليمية أن تعتمد على القيادات المجربة ذات الوضوح الفكري والقناعة المترسخة قولا وفعلا بانحيازها لقضايا الجماهير الكادحة والمظلومة، وأن تكون على قدر المسئولية التاريخية التي تطلب منها إبراز هذه الخصائص القيادية الحقيقية، وأن تعمل الشغيلة اليَقِظَة متى ما دعت الضرورة على تَجاوز هذه القيادات والابتعاد عنها وعزلها إذا ما تنكرت لقضاياها، مما يجعل من البناء القاعدي لهذه الجماهير هو الأساس الصلب عند المنعطفات الحادة تحسبا لحالات التراجع والتنكر والارتداد من أولئك القادة، وبالتالي العمل على بناء حركة نقابية منظمة وفعالة تعمل على تجاوز القيادات البيروقراطية التي تتعامل وتتعاون مع الدولة، عوض أن تصارعها، وتستخدم الشغيلة عوض خدمتها.

العرائش 8 يناير 2024

هذا المنحى فقد أكد الحراك التعليمي منذ 5 اكتوبر 2023 حقيقة هامة مفادها رفض فكرة أن نساء ورجال التعليم اصبحوا أكثر خنوعا وقبولا بواقعهم البئيس والمزري وبالتالي صارت لا تعطي بالا واهتماما لتغيير هذا الواقع الرديء المنعكس على كل جبهات حياتها اليومي

من تاريخ الحركة النقابية والعمالية

حزب اليسار الألماني: تشريح جثة

حزب اليسار الألماني كان يمثل لدى الكثيرين تجربة مثالية ومثالا يمكن أن يحتذى به. كان الحزب وحدة اندماجية بين يسار الحزب الاشتراكي الديمقراطي من جهة وحزب الاشتراكية الديمقراطية الذي يمثل امتدادا للحزب الاشتراكي الموحد، وهو الحزب الحاكم سابقا في جمهورية ألمانيا الديموقراطية/ألمانيا الشرقية، من جهة أخرى.

سعيد سليم

الحزب ولد أثناء ما سمي بإصلاحات «هارتس 4» في عهد «جيرهارد شرودر»، وهي عبارة عن تخفيضات في مبلغ ومدة دفع التعويضات عن البطالة، وهي «إصلاحات» كان الاشتراكيون الديمقراطيون يفتخرون بإنجازها ويقولون إنهم اتسموا بالشجاعة في تطبيقها وبأنهم تخلصوا من الزبونية عندما لم يطبقوا برنامج حزبهم الذي تم انتخابهم على أساسه والذي كان يهدف إلى خفض نسبة البطالة وخلق فرص شغل جديدة وفرض ضريبة على الثروة ورفع الضرائب على دوي الدخل المرتفع. و«الزبونية» هنا هي طبعا الدفاع عن مصالح العمال والفئات الهشة اجتماعيا بينما «الشجاعة» فقد تمتع بها بطبيعة الحال الاشتراكيون الديمقراطيون بتخفيضهم الضرائب على الدخل من 52 % كأعلى ضريبة على الدخل إلى 43 % كأعلى نسبة للضريبة على الدخل ونفس «الشجاعة» طبعتهم بعد رفضهمإعادةفرض الضريبة على الثروة، التي كان المسيحيون الديموقراطيون قد ألغوها في منتصف التسعينات في عهد «هيلموت كول».

لقد انسحب يسار الحزب الاشتراكي الديمقراطي وشكل مع حزب الاشتراكية الديمقراطية حزبا جديدا هو حزب اليسار Die Linke.

حزب اليسار كان منذ البداية حزبا لم تكن له مرجعية إيديولوجية واضحة، وهذه مسألة ليست جانبية أو رمزية، فهو لم يرتكز على الماركسية أيديولوجيا بل عرف نفسه على أنه حزب يساري وكفى. فالتكوين مثلا اختفى تماما في الحزب، من يريد أن يدرس ماركس وانجلز ولينين وروزا لوكسمبورج وتر وتسكي وماو وغرامتشي ولو من باب الاستئناس؟ وهم ماتوا ووجب دفنهم حسب قول براغماتيي الحزب، ومن الأفضل طبعا دفنهم دون قراءتهم بطبيعة الحال. ومن يريد الاستعانة بنصوص القرن التاسع عشر والعشرين لفهم العولمة والرقمنة؟ نصوص ماركس مثلا؟ هذا أمر كان مستبعدا منذ البداية في الحزب، فالحزب يريد ممارسة السياسة، دون تنظير، لا مسبق ولا مصاحب ولا مواكب للتجربة. الحزب تحول مع مرور الوقت إلى مجرد آلة انتخابية، سلسلة انتخابات، داخل أجهزة الحزب بين التيارات، وأثناء الانتخابات الفدرالية وفي الولايات وفي البلديات في مواجهة الأحزاب الأخرى. إن الحزب تحول إلى مجرد آلة انتخابية وجمعية انتخابية يشتغل فيها متفرغون يشكلون بيروقراطية سياسية وسياسيون محترفون هم نواب الحزب في البونديستاج وفي مجالس الولايات والبلديات. سياسيون حققوا الارتقاء الاجتماعي عبر العمل البرلماني والحزبي الاحترافي ولم تعد لهم أية علاقة بالطبقات الشعبية بل أصبحت لهم علاقات مع الناخبين أثناء الحملات الانتخابية كزبائن وعلاقات دائمة ووطيدة مع باقي البرلمانيين المحترفين. لقد اندمجوا في هذه البيئة وهذا المحيط وأصبحوا جزءا من النخبة. لقد أصبحوا جزءا من النظام الذي كانوا في بداية الأمر يريدون تغييره فقام النظام بتغييرهم واستقطابهم وإدماجهم. إضافة إلى ذلك اشتغل كثيرون من أطر الحزب في مكاتب النواب كمساعدين متفرغين وفي صفوف النقابات كمتفرغين وأصبحوا جزءا من البيروقراطيات النقابية التي كانوا يناضلون في البداية ضدها، واشتغل آخرون من أعضاء الحزب في مؤسسة روزا ليكسمبورغ القريبة من الحزب والتي تتلقى أموالا عمومية كمؤسسة للتثقيف والتوعية السياسية.

كما أن الحزب كان أيضا منذ البداية حزبا متعدد الاتجاهات والتوجهات ويعترف بالتيارات في إطار ما يعرف بتعدد اليسار، بل كانت فيه أحزاب حولت تسميتها فقط من حزب إلى منظمة أو تنظيم أو جمعية ولكن احتفظت بنفس إطارها التنظيمي داخل حزب اليسار بعد انضمامها إليه ونظمت صفوفها كتيار داخل الحزب هدفها الرئيسي هو السيطرة على الحزب أو التنظيمات، خصوصا الشبابية والطلابية، الموازية له.

حتى النقابيون داخل الحزب شكلوا جناحا نقابيا داخله وأصبحوا يضيعون الجانب الغير النقابي في عملهم في الصراعات الحزبية الداخلية عوض كسب العمال للحزب وبناء قاعدة عمالية له وبه.

إن كل الجهد كان يخصص للصراع داخل الحزب وإبعاد المعارضين وبناء تحالفات للسيطرة على الحزب والحصول على الأغلبية داخل أجهزة الحزب وأدى هذا إلى تحالفات هجينة، مثل تحالف فصائل تروتسكية مثل تيار طوني كليف مثلا مع يمينيين يريدون مشاركة حزب اليسار مع الخضر والاشتراكيين الديمقراطيين في تشكيل حكومة بأي ثمن، لأن الشعب حسب تبريراتهم لا يمكنه الانتظار لمدة أطول ولأن مصلحة الوطن أو الشعب هي فوق مصلحة الحزب وهي كلها تبريرات كررت في عدة بلدان في أوقات متفرقة.

ثم إن تعدد التيارات والاتجاهات والمرجعيات أدى إلى تعدد المواقف. فهناك من يريد دعم إسرائيل وأمريكا، وآخرون يريدون التصويت بنعم لإرسال أسلحة إلى أوكرانيا، وهناك من يدافع عن الناتو، ويريد منع إيران من الحصول على القنبلة النووية بكل الوسائل، بما فيها الوسائل العسكرية، وشبيبة الحزب ترفع أعلاما إسرائيلية وأمريكية في مؤتمرات الحزب وتعتبر كل مؤيد للقضية الفلسطينية معادي للسامية، كما تعتبر كلمة فلسطين في حد ذاتها معادية للسامية. وكل هذه المواقف يدافع عنها مسؤولون عن الحزب أمام الكاميرات وأمام الصحف ويعتبرون ذلك جزءا من هامش التعبير المسموح به داخل الحزب. كل هذا جعل الناس القريبين من الحزب والمتعاطفين معه يتساءلون: لماذا سأصوت لهذا الحزب أصلا، إذا كان موقفه من حرب أوكرانيا والناتو والإتحاد الأوربي والقضية الفلسطينية والسلام العالمي هو نفس موقف الأحزاب الأخرى المهيمنة على الحياة السياسية الألمانية منذ سبعين سنة؟ بينما الناس البسطاء توقفوا منذ سنوات عن التصويت تماما بسبب خيبة الأمل لأن سياسات الحكومات المنتخبة المتعاقبة كانت على اختلافاتها معادية لمصالحهم على العموم.

حزب اليسار كان منذ البداية حزبا لم تكن له مرجعية إيديولوجية واضحة، وهذه مسألة ليست جانبية أو رمزية، فهو لم يرتكز على الماركسية أيديولوجيا بل عرف نفسه على أنه حزب يساري وكفى. فالتكوين مثلا اختفى تماما في الحزب،

وتحت غطاء اليسار التحرري واليسار الجديد والمعاصر والقطع مع اليسار القديم والتخلص من الفولكلور اليساري القديم يتم خلق فولكلور جديد، فعوض الهتاف ب "عاش التضامن الأممي" Hoch die internationale Solidarität ، يتم الهتاف ب «عاش التضامن المعادي للوطني» Hoch die anti–nationale Solidarität

وعوض الكوفية الفلسطينية يتم وضع قبعات معينة وألبسة سوداء. إن الطابع الغالب لدى هؤلاء الشباب الأكاديمي البورجوازي الصغير في أغلبه هو غياب الشباب من أصول أجنبية وغياب الشباب غير الطلبة وبعد هؤلاء الشباب عن الطبقات العمالية والشعبية بل كراهيتهم لهذه الطبقات ووصفهم لها بأنها طبقات تسود فيها الأفكار العنصرية (في نفس الوقت تسود في أوساط هؤلاء الشباب الذي يقدم نفسه بمعادي للوطني أفكار إسلاموفوبية ومعادية للعرب والأتراك الذين يتم اتهامهم بمعاداة اليهود والنساء والمثليين وبالتطرف الديني والمحافظة الاجتماعية). لقد تم في إطار نقد الفولكلور خلق فولكلور آخر، وتم تحوير الماركسية بناء على ما يسمى نقد القيم، وتم تغليف التعالي الاجتماعي بنقد للنزعات العنصرية لدى الطبقات الشعبية، وتغليف كراهية الإسلام والمسلمين بنقد الأديان ومحاربة الذكورية وتم التخلي مطلقا عن القضايا الاجتماعية والاهتمام فقط بالقضايا المجتمعية كحقوق الأقليات الجنسية ومحاربة معاداة السامية مثلا.

لقد وصل الحد بالأجنحة المتحكمة في الحزب إلى الدفاع عن التدخلات الأجنبية بتبرير الدفاع عن النساء والمثليين، وهو شيء أصبح يعبر عما يسمى حاليا بالوطنية النسوية Feminonationalismus– وبالوطنية المثلية Homonationalismus–.

وبعد أن غادر جل اليساريين الحزب ولم يبق فيه إلا الجناح اليميني وأجنحة يسارية متحالفة مع هذا الجناح المسيطر على الحزب، وهي في أغلبها منظمات تروتسكية تتصارع فيما بينها وتزداد انقساما، فمنظمة ماركس 21 مثلا المتبنية لأطروحات «طوني كليف Tony Cliff» التي كان لها دور كبير داخل الحزب انقسمت إلى ثلاثة تنظيمات ومنظمة البديل الاشتراكي المتبنية لأطروحات «تيد غرانت – Ted Grant» ، انقسمت بدورها إلى تنظيمين وهكذا دواليك، بعد كل هذا بدأت تخمينات حول تأسيس حزب جديد تكون وراءه «سارة واغنكنشت Sara– Wagenknecht» التي أعلنت نهاية أكتوبر عن تأسيس جمعية جديدة كنواة لحزب جديد سيتم تأسيسه من طرفها وطرف تسعة نواب برلمانيين آخرين غادروا الحزب في بداية 2024.

إن ما يهم هنا هو أن التجربة انتهت. وشعارات ما بعد الأحزاب وما بعد اليسار القديم وبناء ما يسمى باليسار التعددي والمعاصر والتحرري ويسار ما بعد جدار برلين هي كانت شعارات براقة، لكن تخفي وراءها مسارا ينتهي بأصحابه في اليمين أو حتى أقصى اليمين، فالعديد من أعمدة هذا اليسار الجديد يدافعون حاليا عن بنيامين نتنياهو و«دونالد ترامب» في وجه الخطر الروسي وخطر فاشية الإسلام Islam–– faschismus.

التجربة انتهت وبدأت المأساة. ومرحلة الاحتضار قد تدوم طويلا وقد لا تنتهي بالموت ودفن الميت، بل قد تنتهي بيسار جديد «جديد»، يخوض حربا ضد فقراء الداخل والخارج، دفاعا عن امتيازات أغنياء الداخل والخارج وكل المتسلقين الاجتماعيين والانتهازيين الذين يضعون أنفسهم تحت تصرف الطبقات المهيمنة، ونحن نعرف الآن أن هذا اليسار الجديد يستطيع الدفاع عن التدخلات الأجنبية في أفغانستان والعراق وتشريد الفلسطينيين وتدمير لبنان وسوريا واليمن وليبيا وحصار كوبا والهجوم على إيران بشعارات تفوق الخيال وبأسلوب كفاحي وباقتباسات من ماركس، كقولهم مثلا أنهم يريدون الدفاع عن مكتسبات الديموقراطية الليبرالية في مواجهة السقوط في قبضة الحكم الإسلامي أو السقوط تحت النفوذ الروسي أو السيطرة الصينية، بينما هم في الحقيقة يريدون الدفاع عن امتيازاتهم الطبقية في الداخل، في وجه شباب من أصول أجنبية يطالب بمكانته في المجتمع وفي تقسيم الثروة وفي وجه شباب غير أكاديمي يطالب بدوره بمكانته في المجتمع وبنصيبه من الثروة ويريدون الدفاع عن امتيازات يحصلون عليها من خلال الريع الإمبريالي كشباب من المركز أمام منافسة دول الجنوب ودول كروسيا والصين، ومن خلال الريع الرأسمالي كشباب متعلم لديه فرصة تحقيق الارتقاء الاجتماعي ويستطيع أن يصبح جزءا من النخبة الوظيفية والنخبة المثقفة المبررة للسلطة والحاملة لمهمة الهيمنة الأيديولوجية.

في نفس الوقت عانى الحزب الشيوعي الألماني من عدة انقسامات، حيث انسحبت منه مجموعة أسست المنظمة الشيوعية: Die kommunistische Organisation، باسم الوضوح النظري، غير أن هذه المجموعة بنفسها انشطرت إلى مجموعتين بسبب الموقف من الحرب الروسية والأوكرانية وبسبب الموقف من الإمبريالية (بمعنى هل يمكن الحديث عن إمبريالية روسية أو صينية مثلا أو أن الإمبريالية هي مرتبطة بكتل ككتلة الناتو التي تمثل الغرب)، وهنا نلاحظ أن الإفراط في ما يسمى الوضوح النظري يؤدي إلى تشطير الحركة العمالية وتقسيمها، ثم إن السؤال هو ماهي النتائج الملموسة لأي موقف نظري بالنسبة لكل حركة عمالية في بلدها على أرض الواقع، هل أجرأتها لها دور إيجابي في الوعي والصراع الطبقي، وهل يمكن الوصول إلى وضوح نظري دون ممارسة، هل الممارسة لا تؤثر في الوضوح النظري، وهل الوضوح النظري هو موقف نهائي أم هو صيرورة وهو موقف متطور وديناميكي، تلعب فيه الممارسة دورا كبيرا ، تماما كما يلعب فيه النقاش الداخلي دورا كبيرا أيضا، ليس لفرز موقف موحد فقط، بل لتطوير هذا الموقف، بشكل يخدم الصراع الطبقي والتضامن الأممي أساسا، دون أن يضع حدا للنقاش الداخلي.

هل من تغيير ديمقراطي شعبي بدون آفاق اشتراكية؟

يعيش العالم (و مجتمعنا الرأسمالي التبعي جزء صغير منه) حالة غليان وتحولات كبيرة على جميع الأصعدة تفترض تتبعها ومسايرتها وتحليلها للإمساك بصلب التناقضات الرئيسية والثانوية فيها وللتمكن من التموقع في الصراع الدائر فيه بين الإرادة الرأسمالية الامبريالية الغربية في حلتها المتجددة للهيمنة على العالم الحديث من جهة ، وإرادة التحرر الشعبي الديمقراطي (بناء الدولة الوطنية المستقلة) ثم الاستراتيجي (المشروع المجتمعي الاشتراكي) من جهة أخرى ، وهذه التحولات فيها الكمية وفيها النوعية ويمكن رصد بعض التحولات النوعية منها :

إ.ج

إقتصاديا:

• طور التكونولوجيا والعلم على درجة كبيرة من الفهم والتحكم والتحويل للمادة والطاقة والحركة والحياة ويظهر ذلك جليا في الميدان العسكري وكذلك المدني وفي خدمة الرأسمال الكبير وهاجسه الربحي ونزعته المالتوسية الاجرامية على حساب البشرية.

• هيمنة أدوات التواصل والتحكم اللوغاريتمي في التواصل والمعرفة والاعلام والحياة اليومية وتوظيفها لتكريس سلطة الشركات ومراكز المال العالمية والتحكم في مراكز القرار السياسي من خلالها.

• تطور هائل للإنتاج ومنافسة قوية في جودة البضائع المعروضة، والصراع حول الموارد وبالموارد الأولية أو المتحولة (استعمال الموارد كسلاح حاليا كالمواد الاحفورية والغذاء والمواد الأولية الثمينة للصناعات الالكترونية الدقيقة) والتطور في استعمال العقوبات الاقتصادية والمالية كأحد أوجه السيطرة وشن الحروب على الدول «الخارجة عن الطاعة»

• تلفة وبحث دول المحيط الرأسمالي عن التموقع ضمن المحاور القائمة (العسكرية والاقتصادية والمالية) التي تقودها الأنظمة القوية (و.م.أ وحلف الناتو من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى) لضمان الحماية للأنظمة السائدة، ورغبة البعض في تجاوز هيمنة القطبية الغربية وقواعدها الرأسمالية الديكتاتورية والاستعمارية على العالم ولو في حدودها الدنيا من خلال الثورات أو الانقلاباتأو تغيير السياسات (فك جزئي للإرتباط في إطار التبعية).

• استغلال واستثمار المؤسسات الرأسمالية المالية الكبرى لكل الكوارث (جائحة كورونا) والأزمات والحروب من أجل المزيد من ربح المال على حساب حياة الناس ومتطلبات معيشتهم وحقوقهم (تبرير الغلاء والفوارق الطبقية والقمع)

• ترسيخ وتعميق العبودية لثقافة الاستهلاك ولأنماطه السائدة.

سياسيا:

• في المركز الرأسمالي: أصبحت الانتخابات التمثيلية على الطريقة البورجوازية في بلدان المركز الرأسمالية تؤكد بوضوح هيمنة المؤسسات والمافيات المالية والإعلامية (باسم القانون) على الحياة السياسية، وغياب أو ضعف تأثير الطبقة العاملة وجماهير الكادحين في مشهد الصراع السياسي مما يجعل تمرير السياسات الطبقية يحصل بدون صعوبة كبيرة ويعمق الفوارق الطبقية (تفكيك القوانين الشغلية التي تضمن مكتسبات طبقيةإضافة إلى انتشار الفقر والغلاء)

•في بلدان الأطراف التبعية أوشبه التبعية : تحولات وتحديات كبيرة بفعل تأثير الظروف والصراعات الدولية حول الموارد (الماء ، الطاقة ، الغذاء...)، ويمكن ملاحظة أن الكثير من التناقضات الرئيسة والثانوية تبرز إلى السطح (مثل الرغبة المعلنة أو الثاوية في التخلص من هيمنة الدولار على التبادل التجاري العالمي+ التخوف من إيداع الأموال في الأبناك الأمريكية والغربية خوفا من سرقتها المعلنة والمتحدية لكل القوانين والأعراف على طريقة الكوبوي وخاصة بالنسبة للدول المنتجة للطاقة الاحفورية) و وقوف المافيات الحاكمة في مواجهة كل إمكانية لقيام نظام ديمقراطي بالطرق السلسة .

• اقتناع الأنظمة الديكتاتورية بالمسايرة والانبطاح للأنظمة الامبريالية الغالبة ولإرادتها الاقتصادية والسياسية من خلال توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومؤسسات التمويل والإقراض والاستثمار.

• اقتناع أغلب الأنظمة التبعية في العالمين العربي والمغاربي ب «حتمية» الانخراط في التطبيع والانبطاح والخضوع للكيان الصهيوني وقبول تدخلاته وخدماته وحمايته تحت مسميات «الشراكة والتعاون الاستراتيجي».

• من جهة أخرى نلاحظ في قوانين الصراع الطبقي في العالم أنها متموجة وتعيش ترددات مد وجزر وتتأثر بالتحولات الدولية (الأزمات والحروب وآثارها) وتبحث فيها الطبقة العاملة وحلفاؤها عن مداخل لتغيير موازين القوة. وتوجد بعض الشعوب في طليعة المد الثوري رغم الظروف العامة للجزر (الثورة السودانية مثلا)

في ظل هذه الظروف تبقى نضالات الشعوب عموما ومجتمعنا خصوصا تعيش ضعفا ونقصا في 3 مسائل رئيسية:

• الأولى في كون الهيمنة الطبقية هي هيمنة سياسية منظمة لدولة ومؤسسات البورجوازيات والشركات الكبرى وأحزابها وجمعياتها مما يتطلب الضرورة السياسية والتاريخية لبديل تنظيمي طبقي سياسي يمثل قوى العمل ولهذا تطرح بإلحاح مهمة تنظيم الطبقة العاملة والكادحين في حزب سياسي يعكس هويتهم الطبقية وينظم أدوات كفاحهم ويوصلها.

• الثانية في العمل على تجاوز النضالات المشتتة التي رغم أهمية المجهود والتضحيات المقدمة فيها فهي قليلة المكاسب إلى منعدمة خصوصا في ظل موازين القوة السياسية المختلة لصالح الكتلة الطبقية الحاكمة.

• الثالثة هي التفكير والعمل الدائم على الانخراط في الصراع الإقليمي(العربي – المغاربي–الأفريقي – المتوسطي) والأممي ضد الهيمنة المطلقة للغرب الرأسمالي الامبريالي، وبناء التحالفات التحررية ووحدة نضالات الشعوب وفق هذه الرؤية الثلاثية.

في المغرب تعيش بلادنا استمرارية للنظام المخزني وبنياته اللاديمقراطية واللاشعبية وتطور تبعيته وإذا كان انخراطه في المحور الأمريكي الصهيوني يعتبر اختيارا وممارسة قديمة سرعتها هرولة الأنظمة العربية الخليجية نحو التطبيع فإن تشتت قوى التغيير الديمقراطي الشعبي نظرا لعدة عوامل تاريخية وسياسية وضعف تنظيم قوى الشعب الكادح وطلائعه تنظيما سياسيا ، وضعف تنظيم القوى المنتجة (الطبقة العاملة) سياسيا وتشتت وضعف كفاحية الحركة النقابية مركزيا وسيادة أفكار اللا جدوى من التنظيم في أوساط البورجوازية الصغيرة المتخبطة وانتقال العدوى إلى بعض الأوساط من العمال والشباب عموما (يأسا من تجارب تنظيمية سابقة أو تخوفا من التكلفة النضالية للعمل المنظم أو نتيجة ضعف النفس النضالي والرغبة في الحلول السريعة والابتعاد عن المشاكل و«الضرائب» المترتبة عن الالتزام النضالي...إضافة إلى ضعف الاجتهاد في أساليب العمل...) وهي عموما انعكاس لغياب (أو ضعف الاقتناع) بوصلة مشروع مجتمعي بروليتاري بديل وإرث لثقافة لا تنظيمية انتظارية كسولة أحيانا في بعض الأوساط اليسارية . إذ لا يكفي مقاومة السائد منه بل لا بد من بلورة البديل الجدري له على أسس تحليل شامل وملموس وهادف وواضح وعلى أساس وحدة النظرية والممارسة (لكل عضو مهام وبرنامج). هذا بالطبع بدون نسيان تأثير الحصار المضروب على الحريات كحرية التنظيم والتعبير والاحتجاج وعلى حركة المناضلين والمناضلات وعلى قوى التغيير المنظمة الغير موالية للسلطة.

في المغرب تعيش بلادنا استمرارية للنظام المخزني وبنياته اللاديمقراطية واللاشعبية وتطور تبعيته وإذا كان انخراطه في المحور الأمريكي الصهيوني يعتبر اختيارا وممارسة قديمة سرعتها هرولة الأنظمة العربية الخليجية نحو التطبيع فإن تشتت قوى التغيير الديمقراطي الشعبي

إن هذه العوامل تدفع البعض إلى الغضب واليأس والتذمر في الوسط النضالي خصوصا في ظل نضالات بطولية لكنها تفتقد إلى الجماهيرية ولا تأتي في الغالب بأية مكتسبات تذكر فما هي المسائل التي يجب التركيز عليها اليوم في بوصلة نضالنا والتي تتطلب التفكير والعمل الدقيق الدائم والصبور لإنجاز المطلوب في طريق مهام التغيير الديمقراطي الشعبي على طريق الاشتراكية:

1) التركيز في الصراع ضد التناقض الرئيسي والعدو الأكثر شراسة في الكون ضد الشعوب والبلدان التبعية والضعيفة ألا وهو الامبريالية الأمريكية وحلفائها الغربيين (الغرب الرأسمالي) لكونهم يشكلون الخلفية الاستعمارية القديمة والحديثة لحماية الأنظمة الديكتاتورية والتبعية والسيطرة على موارد البلدان التبعية ومقدراتها. والاقتناع أن أي تغيير ثوري في بلدان المركز سيتلوه لا محالة تغيير في بلدان الأطراف.

2) اعتبار أن تحالفا ضد النظام المخزني ومن أجل الدولة الديمقراطية الشعبية مهمة آنية لكل مكونات الشعب من التقدميين والديمقراطيين والطلائع من العمال والكادحين والطبقات الوسطى وحتى جزء من الطبقة البورجوازية الغير مهيمنة والمتضررة من هيمنة الكتلة الطبقية السائدة على الدولة والمجتمع إضافة إلى المثقفين والصحفيين المستقلين عن أجندة السلطة.

3) الاقتناع أن الجبهة العريضة ضد النظام المخزني الموجودة موضوعيا والتي تعبر عن نفسها بأساليب نضالية واحتجاجية متنوعة، غير متحققة ذاتيا بما يكفي لعوائق فكرية وسياسية مزاجية أحيانا وغير مؤسسة أحيانا أخرى. مما يتطلب العمل الحثيث على الدفع بها إلى الأمام (نقد السلاح) وتطويرها نوعيا والعمل على تحقيق بعدها الجماهيري وتطوير نواتها الحالية ك «الجبهة الاجتماعية» و«الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع»

وأخيرا حشد التفكير والعمل في تطوير أدوات الدفاع الذاتي للجماهير المنتجة والكادحة وفي مقدمتها:

• فضح زيف السياسات اللاشعبية وتعريتها وتعرية الأدوات والكراكيز السياسية والإعلامية التي تختبأ ورائها خطط الكتلة الطبقية السائدة الفعلية

• دعم النضالات الجماهيرية وتنظيمها وعقلنة نضالاتها، وربط ذلك بالنضال من أجل الديمقراطية الشعبية، وفضح انتهازية نزوعات اللاتنظيم ولا جدواها.

• ربط النضال الجماهيري والعمالي بالتنظيم الطبقي (مهمة بناء حزب العمال والكادحين) وعدم الاكتفاء بالدعم والمساندة وبالنضال الجماهيري الذي قد يحقق مكاسب هشة وقابلة دائما للتراجع.

• التفكير في أزمة الحركة النقابية وسبل تجاوزها من خلال أطروحة مركزية «الوحدة النضالية في أفقالوحدة التنظيمية» كل ما أمكن ذلك في رحاب وجدلية أفق وحدة فكرية وسياسية طبقية يحققها حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين المنشود، والعمل على تقوية التوجهات الديمقراطية الكفاحية الوحدوية داخل الحركة النقابية (الربط الجدلي بين حرب المواقف وحرب المواقع)

• النضال وخوض الصراع كذلك في حقول الثقافة والفكر والحقوق والبيئة والعلم والفن والإعلام والرياضة وترتيب المهام لبوصلة نضال الشعب من جهة ولمقاومة وتفكيك الدعاية والأفكار السائدة التي تضخها وسائل الاعلام الرسمية ومثقفيها وأدواتها الأيديولوجية النشيطة.

• خلق ثقافة بديلة للعيش لمقاومة الاستلاب لنمط الاستهلاك والعيش المبني على قاعدة رؤية سائدة لجوهر الانسان تقوم على دورة «استهلاك – عمل – استهلاك» وجعل العمل وليس الاستهلاك هو أساس جوهر الانسان والإنسانية ومدر قيمتها، وتغيير العادات الاستهلاكية والتخلي عن المضرة منها للجيب والصحة.

• إعادة تنظيم وتوحيد قوى الشباب التقدمي والديمقراطي (طلبة – معطلين – شباب متعلم–النساء...) ليلعب دوره في الصراع الطبقي وليشكل الطلائع الثورية المبدعة للتغيير الجدري.

• وحدة النظرية والممارسة كبوصلة جدية لكل الكتابات التنظيرية لحركة التغيير الثوري، والعمل على استثمار كل الطاقات المناضلة من خلال تقسيم المهام والعمل لمحاربة الكسل والاتكالية والإنابة والعمل «المثقفاتي» المتعالي والمجرد من أي براكسيس.

حظيت الاحتجاجات والاضرابات الجارية في قطاع التعليم أو ما أصبح يسمى ب «حراك التعليم» باهتمام بالغ من طرف الرأي العام، بل أصبح شأنا مثيرا للنقاش حول أسبابه وآفاقه وآفاق منظومة التعليم في شموليتها. ذلك أن المشاركة الواسعة لنساء ورجال التعليم جعل مطالبتها بتحسين أوضاعهم المادية وتأطير العملية التعليمية بنظام أساسي منصف وعادل وبديل عن «نظام المآسي» الذي أنزلته الوزارة الوصية وحكومتها ضدا على إرادة المعنيين.

هذا «الحراك» الذي انطلق بقوة في اكتوبر الماضي وشاركت فيه فئات عريضة من نساء ورجال التعليم في اطار تنظيمي تمثل وتنوع بين النقابات والتنسيقيات التي تعتبر نفسها مستقلة عن النقابات وإن دخلت مع إحداها في تنسيق (الجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي، وهي من النقابات الأكثر تمثيلية والتي تم اقصاؤها من الحوار بدعوى عدم توقيعها على اتفاق سابق، وعدم احترامها لسرية الحوارات..).

واستطاعت هذه التجربة النضالية النوعية أن تنزع بعض المكتسبات تضمنها ما سمي باتفاق 26 دجنبر الذي وقعته النقابات الخمس في حين اعتبرته التنسيقيات لم يستجب لمطالبها ولم تقتنع بنتائجه، مما جعلها تدعو للاستمرار في الاحتجاج والدعوة للإضراب ...

هل استطاعت النقابات من خلال التفاوض تحقيق الممكن في المرحلة الحالية، أم أن قرار استمرار التنسيقيات في الاضراب، مع ما صاحبه ذلك من لجوء الوزارة لاتخاذ قرار اعتبرت تعسفية، التوقيف المؤقت للعشرات من الاساتذة/ات وتوقيف الأجور كأسلوب للضغط، كفيل بالخروج من النفق الذي تعيش فيه المنظومة التعليمية؟

ذلك ما نحاول ملامسته في هذا الملف مواكبة منا لقضية مجتمعية مصيرية.

الحراك التعليمي:
الدروس والآفاق

يعتبر التعليم قضية مجتمعية لأنه يشكل حجر الزاوية في تقدم الأمم ورقيها. في المغرب، بعد الاستقلال الشكلي، سعت الجماهير الشعبية التي عاشت تحت نير الاستعمار البغيض إلى تحمل المشاق من اجل تعليم أبنائها وبناتها، بالرغم من الفقر والحاجة، لأنها كانت ترى في التعليم وسيلة هامة للرقي الاجتماعي، إلا أن النظام التبعي كان له منظور مناقض لهذا الطموح الشعبي العارم. فهذا النظام يعتبر التعليم العمومي مصدرا لتهديد بقائه وديمومته، لذلك حاول، على الدوام، تحطيم هذا المسعى الشعبي. فمنذ منتصف الستينات حاول إقصاء آلاف التلاميذ بدعوى كبر السن وهو ما أدى إلى اندلاع انتفاضة 23 مارس 1965 المجيدة التي شاركت فيها الجماهير الشعبية بكثافة وتم قمعها بالحديد والنار وأسفرت عن المئات من الشهداء تم دفنهم في مقابر جماعية.

ن.ه

يعد الحراك التعليمي الحالي استمرارا للحراكات الشعبية منذ حركة 20 فبراير إلى حراك الريف ثم الحراكات الأخرى. إلا أن هذا الحراك له مواصفات خاصة، فهو حراك تخوضه الجماهير الأستاذية وهي النخبة المتعلمة في المجتمع و مربية الأجيال، هذه الفئة ضاقت ذرعا من سياسات النظام الهادفة إلى تخريب المدرسة العمومية وتحويل نساء و رجال التعليم إلى موارد بشرية من خلال إخراج نظام أساسي تراجعي يحمل في مضامينه العديد من التراجعات عن المكتسبات أهمها تعميم التوظيف بالتعاقد وضرب الوظيفة العمومية في أفق اجتثاث التعليم العمومي والمدرسة العمومية مقابل إطلاق اليد لمافيات التعليم الخصوصي في شراء المدارس العمومية، مع ما يواكب هذه التفويتات من توفير نساء و رجال تعليم كيد عاملة و جعلها رهن إشارة هذه المقاولات التعليمية و هو ما تم تضمينه في هذا النظام الأساسي الذي تسميه الجماهير الاستاذية ب «نظام المآسي» بالنظر إلى حجم التراجعات والتحقير الواضح لفئة المدرسات و المدرسين، بالمقارنة مع بعض الفئات الإدارية العاملة في قطاع التعليم.

مباشرة بعد نشر هذا النظام الأساسي في الجريدة الرسمية تحرك رجال ونساء التعليم وشرعوا في تشكيل تنسيقيات فئوية، متبرئين من اتفاق 14 يناير 2023 الذي وقعته أربع نقابات تنعتها الحكومة بأنها أكثر تمثيلية لنساء ورجال التعليم. ستعلن هذه التنسيقيات عن خوض العديد من الأشكال الاحتجاجية إقليميا وجهويا ثم و صولا إلى تنظيم مسيرة وطنية بالرباط في 5 أكتوبر 2023. أصبحت هذه الإضرابات تهدد بسنة بيضاء، خصوصا بعد تعاطف العديد من أمهات و أباء التلاميذ مع الأستاذات والأساتذة المضربين وتفهمهم لمطالبهم المشروعة وانضمام العديد منهم في التظاهرات التعليمية.

أربكت مسيرة 5 أكتوبر حسابات الحكومة والنقابات الموقعة على اتفاق 14 يناير2023، بحجمها الذي قدر بأكثر من 100 ألف مشارك

وطبيعة الشعارات المرفوعة التي فضحت مختلف المناورات التي تحاك ضد هيئة التدريس من مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية وكذا الاستخدام الواسع للإعلام المأجور في تبخيس المسيرة وشيطنة مطالبها الواضحة. كما اتضح أن معدل عمر الأستاذات و الأساتذة المشاركين في هذه المسيرة الهامة لا يتجاوز 40 سنة، من جهة، ومن جهة ثانية حوالي 50 في المائة هن استاذات. هذه الجماهير الأستاذية المنظمة في التنسيقيات التي تتميز بالديمقراطية والشفافية والتناوب على التسيير وأساسا المشاركة العريضة للقاعدة في اتخاذ القرارات، الشيء الذي يتناقض مع الهيكلة النقابية المعروفة، مصممة على مواصلة المعركة حتى اسقاط التعاقد. تعتبر هذه التنسيقيات أن النقابات هي جزء من الإشكالية لأنها كانت مساهمة منذ البداية في رسم المعالم الرئيسية لهذا النظام الأساسي، وأحاطته بالسرية الكاملة حتى على قواعدها، ليتفاجأ الجميع بالمضامين الكارثية لهذا النظام وآثاره المدمرة لأجيال من نساء ورجال التعليم.

هذا الحراك التعليمي كشف للشعب المغربي و ضمنه نساء و رجال التعليم ما كان معروفا عند بعض النخب السياسية و النقابية و الجمعوية، و هو أن الدولة المغربية هي رهينة للسياسات التي تملى عليها من طرف البنك العالمي و صندوق النقد الدولي الهادفة إلى تثبيت دعائم التقسيم الدولي للعمل. هذا التقسيم يرتكز إلى إرساء وضع تكون فيه جماهير نساء و رجال التعليم جزء من البروليتاريا التي تساهم في استقرار النظام الرأسمالي المدمر للإنسان و الطبيعة على السواء، يتم التخطيط لاستغلال هذه الفئة البروليتارية المتعلمة في تقديم الأدوات و الوسائل البيداغوجية الملائمة و المناسبة لاستدامة هذا النظام و جعله مقبولا من طرف الشعوب كقدر محتوم.

يشكل هذا الحراك التعليمي مرحلة مفصلية في مسلسل مقاومة املاءات المؤسسات المالية الامبريالية و المافيا المخزنية المتعاونة معها، موازاة مع ذلك فهو يحمل في طياته بذور مشروع تحرري وطني مناقض لمشروع النظام المخزني الذي يستهدف اجتثاث التعليم العمومي و إقبار المدرسة العمومية. إن الحراك و إن طالب بالاستجابة للمطالب المشروعة لمختلف الفئات التعليمية التي طالها النسيان لسنوات عديدة، فانه، في العمق، حراك من أجل المجتمع، ينوب فيه نساء و رجال التعليم عن الشعب لأنه يسعى إلى الحفاظ على المدرسة العمومية و على مجانية و جودة التعليم العمومي لصالح بنات و أبناء الشعب المغربي. إن محاولة الدولة خنق نساء و رجال التعليم المضربين، عبر الاقتطاعات الظالمة من أجورهم الهزيلة أصلا قد باءت بالفشل أمام صمودهم البطولي.

إن جماهير نساء و رجال التعليم مطالبين بتمتين أواصر الوحدة النضالية و تحصين التنسيقيات من الاختراقات المتعددة، السرية و العلنية، التي تستهدف زعزعة وحدتها و على الخصوص، الرجوع إلى القواعد في كل خطوة مهما كانت طبيعتها والابتعاد عن توجيه السهام إلى النقابات بالرغم من الانتقادات التي يمكن أن توجه لقياداتها البيروقراطية. التناقض الرئيسي هو مع النظام وسياساته النيوليبيرالية المفروضة عليه.

إن شرف المطالبة بإسقاط التعاقد يعود للتنسيقية الوطنية للأساتذة المتعاقدين التي صمدت لعدة سنوات والتحقت بها التنسيقيات الأخرى للمطالبة بسحب النظام الأساسي، لذلك من واجب الشعب وكل قواه الحية والديمقراطية تشكيل حاضنة شعبية لإنجاح هذه المعركة الحيوية والمصيرية.

قراءة في «الحراك التعليمي» على ضوء الصراع حول المسألة التعليمية

يبدو ان مفهوم «الحراك التعليمي» هو اوسع بالنظر لحجم المعركة الدائرة اليوم والتي لا تعدو ان تكون الا حركة احتجاجية مطلبية لرجال ونساء التعليم من اجل تحسين اوضاعهم الاجتماعية والمادية وظروف عملهم منها الزيادة في الأجور والتعويضات على المهام والاعباء الثقيلة اضافة الى بعض المطالب الديمقراطية والحقوقية التي لها علاقة بوضعهم الاجتماعي والاعتباري كالإدماج في الوظيفة والخدمة العموميتين التي عرفت تحت حكومة الاسلام السياسي مع بنكيران ومن لحقه هجوما نيو لبراليا متوحشا غير مسبوق بتفكيك قوانينها وإضعاف الحماية الدستورية والقانونية لها وتسليعها .. ثم تحقيق العدالة الأجرية بين المعلمين وباقي الموظفين حيث انزلق ترتيبهم الأجري من المرتبة الثانية خلال ستينيات القرن الماضي الى المرتبة 33 اليوم كما يحتجون على الاقتطاعات من أجورهم بسبب ممارسة حقهم في الإضراب دون اعتباره مطلبا ديمقراطيا في ملفاتهم المطلبية المغيبة اصلا . ...

محمد شويا

في هذه الورقة سأحاول قراءة هذه الحركة الاحتجاجية المطلبية من منظور الاقتصاد السياسي التعليمي ورؤية سوسيولوجية لرجال ونساء التعليم كشريحة من الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة ونزوعها وتذبذبها كبورجوازية صغيرة مندحرة طبقيا واجتماعيا وسياسيا بفعل انهاكها عبر السياسات الرأسمالية المتوحشة المتعاقبة منذ سياسة التقويم الهيكلي مع مطلع ثمانينيات القرن الماضي 1983 وصولا الى مرحلة الهجوم النيولبرالي المتوحش منذ بداية الالفية الثالثة ولفهم وتحليل طبيعة هذه الحركة الاحتجاجية المطلبية والعوامل التي الهبتها مؤخرا وكذا تطوراتها زمانيا وديناميتها ومآلاتها سأقسم المقال الى محورين اثنين :

1- المحور الأول: محددات الحركة الاحتجاجية والمطلبية من خلال منظور الاقتصاد السياسي للتعليم والطبيعة السوسيولوجية لرجال ونساء التعليم كشريحة دنيا للطبقة المتوسطة المندحرة:

2- المحور الثاني: كرونولوجيا ديناميات الحركة الإحتجاجية والمطلبية لرجال ونساء التعليم ومآلاتها وكيف يمكن التقدم بها في الصراع حول المسألة التعليمية في بلادنا :

1- المحور الأول: محددات الحركة الاحتجاجية والمطلبية من خلال منظور الاقتصاد السياسي للتعليم والطبيعة السوسيولوجية لرجال ونساء التعليم كشريحة دنيا للطبقة المتوسطة المندحرة:

أ- محددات الاقتصاد السياسي للتعليم:

ترتبط شروط الواقع المادي والاجتماعي للتعليم اليوم بطبيعة علاقات الانتاج السائدة في مراحل ما بعد الاستقلال الشكلي اي ان واقع التعليم في تمويله وفي بنياته التحتية وتوجهاته السياسية واختياراته البيداغوجية ظل مشروطا بطبيعة الرأسمال التبعي القائم في بلادنا ... سيتوضح ذلك لاحقا

> يعتبر رجال ونساء التعليم من منظور السوسيولوجيا الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة في الهرم الاجتماعي المغربي لكن هذا الوضع الطبقي هو نسبي ومتغير وفق التحولات العميقة التي عرفها المجتمع عشية الاستقلال الشكلي ... يمكن ان نميز في تشكلها وتطورها الطبقي بين فترتين يمكن ان نميزهما ما قبل التقويم الهيكلي وما بعده ..

مع فرض سياسات التقويم الهيكلي خلال العشرين سنة الاخيرة من القرن الماضي .. هذه السياسات التي اعتبرت الخدمات الاجتماعية ومنها التعليم بالخصوص عبئا ثقيلا على المالية العامة وعلى التنمية الاقتصادية وهكذا فرضت شروطا قاسية على تعليم المغاربة والمغربيات بالأخص تعليم الطبقات الشعبية الذي كان يشكل لها التعليم وسيلة اساسية للارتقاء الاجتماعي والاقتصادي والفكري هذه السياسات ادت الى ردات فعل شعبية قوية شارك في المعلمون بقوة اضرابات 1979 وانتفاضة 1981 ويناير 1984 ودجنبر 1990 .. في انتفاضة 1984 خطب الملك الراحل وتوعد الاساتذة باوخم العواقب ونعتهم بالشيوعيين والخمينيين وفي 1985 عبر سياسة التعريب والاسلمة على التعليم العمومي للحجر على الاجيال ودفعها الى الانغلاق في تناقض صارخ مع الانفتاح الاقتصادي والخضوع التام للرأسمال العالمي لما لاحظ الراحل عبد الهادي بوطالب هذا التناقض بين الانفتاح على العالم اقتصاديا والانغلاق التعليمي في مجلس وزاري وكان كاتبا للدولة آنذاك اجابه الملك بان التعليم الذي ينتج اليساريين والمعارضين لا حاجة لنا به ..

فتقليص الانفاق على التعليم واكبه هجوم سياسي على تعليم الفقراء وتقويض المنظمات والمؤسسات التي كانوا يدافعون عبرها عن حقهم في التعليم والارتقاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كقمع اليسار الماركسي وحتى الديمقراطي عبر الاعتقالات والحظر العملي على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب واطلاق العنان لميليشيات الاسلام السياسي للاجهاز عليه باغتيال الطلبة وارهابهم الشهيدة زبيدة والشهيدين بوملي المعطي وبنعيسى ايت الجيد وقبلهما عبد الحق شباضة والدريدي وبالهواري كما عمل على خنق الحركة التلاميذية وتفكيكها ... كما استطاع النظام من خلال اسلمة وتعريب المقررات والعلوم وتقويض تعليم اللغات بما فيها العربية ان يخلق اجيالا من الاساتذة

المفقرين والاصوليين الذين سيطروا على التعليم طيلة تسعينيات القرن الماضي الى العشرية الاولى من القرن 21 ... تميزت هذه المرحلة ايضا بتقليص منح الطلبة والاساتذة في طور التكوين ..

اما في مرحلة الهجوم النيوليبرالي ومع اقرار ميثاق التربية والتكوين الذي تم دس كل التراجعات فيه من اخطرها الاعتراف بتسليع التعليم وتبضيعه حيث فتح المجال امام القطاع الخاص واصبح مجالا للاستثمار الدولي والمغربي الى ان وصل اليوم الى تقريبا 20% وحول الكثير من رجال ونساء التعليم الى العمل بالقطاع الخاص لدعم الراتب وحتى للاغتناء فتغيرت القيم عبر فرض الساعات التضامنية وتقليص حصص المواد الرئيسية في اللغات والعلوم والغاء التفويج والاكتظاظ فأصبحت الدولة تربح 12 الف منصب تعليمي سنويا وتخلصت من 13 الف رجل ونساء التعليم في ما يسمى بالمغادرة الطوعية كما اقرت اصلاحا للتقاعد قلص تعويض التقاعد للمعلمين بنسبة 20%

بهذه السياسات اصبحت لدينا فئات تعليمية مفقرة تلجا غالبا للحلول الفردية لمواجهة اوضاعها كما اعطانا مؤسسات وبنيات تحتية تعليمية مهترئة ومتلاشية وكئيبة منفرة للتلاميذ واحيال شبه امية وجاهلة ومنغلقة ...

ب- محددات الطبيعة الطبقية لفئات رجال ونساء التعليم تفككها واندحارها الطبقي:

يعتبر رجال ونساء التعليم من منظور السوسيولوجيا الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة في الهرم الاجتماعي المغربي لكن هذا الوضع الطبقي هو نسبي ومتغير وفق التحولات العميقة التي عرفها المجتمع عشية الاستقلال الشكلي ... يمكن ان نميز في تشكلها وتطورها الطبقي بين فترتين يمكن ان نميزهما ما قبل التقويم الهيكلي وما بعده ..

ففي فترة الستينيات والسبعينات من القرن الماضي كان نساء ورجال التعليم يعيشون وضع الطبقة المتوسطة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية حيث كان التعليم احدى اهم الوسائل للإرتقاء الاجتماعي والطبقي كانوا يشكلون جزءا من النخبة المتعلمة والمثقفة ترمز الى الاستقرار الاجتماعي وحاملة لقيم العصر ومتفتحة على التيارات الفكرية والسياسية والاديولوجية في العالم .. كان ايضا لها اشعاع واسع في محيطها المدرسي ويمتد الى المجتمع .. وفي تشكلها الفكري والسياسي كانت تختلف كثيرا عن النخبة المخزنية المشكلة من الاعيان التقليديين ومن اطر الادارة والمؤسسات الاقتصادية العسكرية والأمنية والسياسية والليبراليين بحيث كانت مندمجة بالنخبة الوطنية المنحدرة من الحركة الوطنية خصوصا الجناح التقدمي منها والمتمثل في الحزب الشيوعي المغربي فيما بعد خزبةالتحرر والاشتراكية ثم خزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وايضا في الحركة النقابية المغربية تتوضح اكثر بعد الانتفاضة المجيدة 23 مارس 1965 حيث كانت في قيادتها الى جانب الحركة التلاميذية قيد التشكل والحركة الطلابية ممثلة في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كانت في مواجهة النخبوية في التعليم ومواجهة لاحتكار المعرفة والثروة والسلطة عن طريق سياسة التعليم النخبوي الذي انقلب على المذهب الجديد لاصلاح التعليم والمبادئ الاربعة خصوصا مبدأ التوحيد والتعميم .. كانت مندمجة بالحركة الجمعوية والسياسية التقدمية فانتفاضة 23 مارس ولدت لنا حركة تلاميذية قوية التزمت في النقابة الوطنية للتلاميذ التي اشتغلت في السرية بحكم القمع كما وقع الفرز في المشهد السياسي والحزبي حيث ميلاد اليسار الجديد ممثلا بالحركة الماركسية اللينينية المغربية لم يكون رجال ونساء التعليم بعيدين عن هذا المد اليساري التقدمي منهم الشهيدة سعيدة والشهيد زروال.

هذه الدينامية وهذا الاشعاع التعليمي كان يخيف النظام التبعي مما يجعله ينهج سياسات لضرب هذه النخبة من البورجوازية الصغرى او من الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة فنظم حملات القمع الرهيبة واشتغل على السياسات التعليمية والاختيارات البيداغوجية لضرب التعليم العمومي حيث قام بأسلمة التعليم وتعريبه بدأ ذلك بالمغربة حيث طرد الاساتذة المتعاونين الفرنسيين اغلبهم خصوصا بعد انتفاضة العمال والشباب والمثقفين واليسار في فرنسا ما يغرف بانتفاضة ناي 1968 خوفا من انتقال تأثيرها على الطلبة والتلاميذ والعمال.. كما عرب واسلم المقررات واغلق شعبة الفلسفة لإعدام العقل العلمي والنقدي وعوضه بشعب ومواد اديولوجية مخزنية في الثانويات والجامعات .. وتصدى لقمع رجال ونساء التعليم خلال تمردهم على سياسة التفقير ضدهم وعلى الاصلاحات التعليمية الرجعية التي فرضها ..

هذه السياسات القهرية والتفقيرية ستتوسع وتتعمق مع سياسات التقويم الهيكلي مما ادى الى تفكيك الطبقة المتوسطة والبورجوازية الصغرى منها رجال ونساء التعليم الذين اخترقتهم التيارات الاصولية وتاثروا بالنزعة النكوصية المشدودة الى الارث الديني الرجعي بل المتطرف احيانا وتحول جزء منهم الى تيارات الاسلام السياسي ..

هذه التحولات تفسر تراجع رجال ونساء التعليم وانغلاقهم اجتماعيا وفكريا مما سيقوي وسطهم الانتهازية والانانية والنزوع الفردي ويعيشون اليوم التفقير السياسي لذلك ما يسمى «بالحراك التعليمي» لا يمتلك تصورا سياسيا لمسالة التعليم ولا يطرح الاصلاح البيداغوجي ولا يعي دور حلفائه الموضوعيين من اباء وامهات وتلاميذ وطلبة من اجل للنضال من اجل تعليم عمومي موحد ومجاني وجيد يحفظ كرامة المعلم ومكانته الاعتبارية

> هذه السياسات القهرية والتفقيرية ستتوسع وتتعمق مع سياسات التقويم الهيكلي مما ادى الى تفكيك الطبقة المتوسطة والبورجوازية الصغرى منها رجال ونساء التعليم الذين اخترقتهم التيارات الاصولية وتاثروا بالنزعة النكوصية المشدودة الى الارث الديني الرجعي بل المتطرف احيانا وتحول جزء منهم الى تيارات الاسلام السياسي ..

وكرامة متعلميه واجياله .. المعلمون اليوم يقاومون السياسات التعليمية فقط من اجل الخبز ويغيبون الحرية ..

2- المحور الثاني : كرونلوجيا ديناميات الحركة الاحتجاجية والمطلبية لرجال ونساء التعليم ومآلاتها وكيف يمكن التقدم بها في الصراع حول المسألة التعليمية في بلادنا .

أ- كرونولوجيا الديناميات النضالية لرجال ونساء التعليم :

نتيجة الهجوم النيوليبرالي غير المسبوق مع مطلع الالفية الثالثة وتعمق ازمات الرأسمالية المستمرة منذ 2008 الى اليوم في دول المركز الرأسمالي وبما ان انعكاساتها على دول المحيط من الانظمة التبعية كان اشد وقعا على شعوبها فقد اندلعت في المغرب بحكم تركز المصالح الراسمالية العالمية به بشكل اقوى فقد عرف عدة انتفاضات وتمردات منذ اندلاع هذه الازمات الرأسمالية سيدي افني 2008 وصفرو وتازة وغيرها الا ان التحول الكبير كان مع مجيء تاثرات الربيع العربي والمغاربي حيث ارتفع سقف المطالب الشعبية التي رفعتها حركة 20 فبراير والتي تم تكثيفها في شعار «اسقاط الفساد والاستبداد»

وقد انخرطت الطبقة المتوسطة في البداية الى جانب طبقات الشعب الاخرى في الحركة قبل تحييدها من خلال اتفاق 26 ابريل 2011 والذي ستلتزم فيه المركزيات النقابية بالسلم الاجتماعي ..

بعد ضعف حركة 20 وانهاكها وافراغها من القوى والطبقات الاجتماعية الاساسية التي كان من الممكن ان تحدث التغيير وذلك بإقصاء التوجه الديمقراطي من الاتحاد المغربي للشغل وتحييد الطبقة المتوسطة عبر اتفاق اجتماعي جاء ببعض الزيادات في الاجور مقابل تمرير الدستور الممنوح وفرض السلم الاجتماعي .. انخفض سقف المطالب الشعب من مطالب التغيير السياسي والقضاء الفساد والاستبداد الى مطالب ادنى بسقف المطالب الاجتماعية والاقتصادية فقط وهذا ما لمسناه في حراك الريف وحراك جرادة وحراكات بعض الفئات الشعبية كحركة السلاليين و«الباعة والفراشة» وبعض ساكنة القرى وايضا حراكات المعطلين من اجل الشغل والموظفين ضد تخريب صناديق التقاعد ورجال ونساء الصحة والطلبة الاطباء والممرضين وموظفي العدل .. كل هذه الحراكات كانت بسقف اجتماعي فقط.

الحركة المطلبية التعليمية لم تشد عن هذه القاعدة يعني ظلت مطالبها مادية واجتماعية مقابل السلم الاجتماعي وللاشارة الحراك التعليمي لم يبدأ متأخرا في 5 اكتوبر 2023 بل بدا ومنذ اكثر من 10 سنوات .. يعني استمرت تقاوم السياسات التراجعية لحكومتي العدالة والتنمية ولحكومة الباطرونا الحالية ...

فبعد ان انقلب بنكيران على اتفاق 26 ابريل 2011 الاجتماعي اتفاق 19 ابريل 2011 وعطل ما يسمى الحوار الاجتماعي لسنوات طوال والغى اتفاق تشغيل الدكاترة في غشت 2012 تفرغ لتفكيك قوانين الوظيفة العمومية وبدا بإلغاء الترقية بالشواهد في محضر نوفمبر 2013 والذي وقعته خمس نقابات تعليمية الكدش و(ف د ش) ونقابة حزب الاستقلال والعدالة والتنمية و(إ م ش) ورفضت ال (ج و ت – fne) توقيعه وادت الثمن بإقصائها من الحوار القطاعي وسحب كل متفرغيها وشهدت سنة 2014 ميلاد تنسيقية الاساتذة حاملي الشهادات ..

وفي 2015 مرر مرسومي منحة تكوين الاساتذة وفصل التكوين عن التوظيف الذي سيمهد به بنكيران للتعاقد وكان تشغيل اول فوج بالتعاقد في 2017 وهذه السنة تم تمرير القانون الاطار 51/17 الذي يكرس التعاقد ويشرعن ضرب مجانية التعليم في التعليم التأهيلي والعالي وقد واجهته الفنو fne وحدها بمعية 10 الاف اطار تربوي متخرجين من المدارس العليا وفي نفس السنة استطاع بنكيران تمرير اصلاح انظمة التقاعد وقد واجهه رجال ونساء التعليم بمعية النقابات التعليمية الفنو fne والنقابة الوطنية للتعليم /الكدش

الحراك التعليمي هو فقط حركة مطلبية واجتماعية تؤطره حركة نقابية منقسمة اغلبها تابع لاحزاب الاغلبية الحكومية والبرلمانية نقابتين قريبتين من اليسار عموما هما نوت/ الكدش و الجامعة الوطنية fne التوجه الديمقراطي .. بالطبع مع الانقسامية النقابية 5 نقابات اكثر تمثيلية ميزان القوى هو في غير صالح رجال ونساء التعليم

.. ..

ورغم ان الحوار القطاعي التعليمي استمر سنوات 2018 و 2019 و2020 و 2021 و2022 والى الان لا الوزارة ولا الحكومة لم تلتزم بتطبيق ما اتفق عليه خصوصا اتفاق 18يناير 2022 وصولا الى توقيع اتفاق 14 يناير 2023 وهنا حصل التحول الكبير في الحراك التعليمي ..

في 2018 ميلاد تنسيقيتين كبيرتين اكبر عدد لرجال ونساء التعليم 80 الف متعاقد ثم 167 الف مقصي ومقصية من خارج السلم الذي ظلوا ينتظرون تطبيق هذا الحق منذ اتفاق 26 ابريل 2011 والى جانبهم ظلت الفنو fne في نفس الوقت داعمة وتقود نضالاتها من وقفات ومسيرات واضرابات واشكال تعبيرية أخرى وكما استمر في الحوار القطاعي الى ان تم اقصائها نتيجة رفضها توقيع اتفاق 14 يناير بصفر درهم ..

وطيلة 11 سهرا والفنو التوجه الديمقراطي وهي تقاوم الاقصاء وتعمل على بناء وحدة رحال ونساء التعليم من خلال دعوتها كل التنسيقيات في 10 ستنبر حيث ولد التنسيق الوطني لقطاع التعليم الذي دشن حراكا تعليميا قويا جمع مطالب مشتركة تمثلت في سحب النظام الاساسي الذي طبخ ومرر في السرية والزيادة العامة المعتبرة في الأجور واسترجاع الاقتطاعات من اجور المضربين والمطالب الخاصة بالفئات وتسوية الملفات العالقة .. انهت الفنو هذا المسلسل النضالي المهم بكل تفان لمناضلاتها ومناضليها رغم التآمر عليها من طرف الرباعي النقابي واللوبي المعشش في الوزارة واطراف من بعض التنسيقيات بتوقع اتفاق 26:دجنبر 2023 بقيمة 20 مليار درهم وبدون التزام بالسلم الاجتماعي واصدرت بيانا تقول فيه ان الاتفاق لم يستجب لكل المطالب وان الجامعة لازالت الى جانب رجال ونساء التعليم لتحقيق مطالبهم المشروعة..

ب- مآلات «الحراك التعليمي» وكيف يمكن التقدم به في الصراع حول المسألة التعليمية :

■ المآلات : الحراك التعليمي هو فقط حركة مطلبية واجتماعية تؤطره حركة نقابية منقسمة اغلبها تابع لاحزاب الاغلبية الحكومية والبرلمانية نقابتين قريبتين من اليسار عموما هما نوت/ الكدش و الجامعة الوطنية fne التوجه الديمقراطي .. بالطبع مع الانقسامية النقابية 5 نقابات اكثر تمثيلية ميزان القوى هو في غير صالح رجال ونساء التعليم وبالتالي اتفاق 26 دجنبر 2023 هو محصلة الصراع غير المتوازن وبالتالي حصيلته مقبولة عموما لكن لا تستحيب لتطلعات وانتظارات اوسع الفئات التعليمية هذه الفئات على رأسها المفروض عليهم التعاقد الادماج سيبقى على جدول اعمال الاطارات المناضلة ومذلك الاقصاء من خارج السلم والدرجة الجديدة المزاولون والمتقاعدون بالاثرين الاداري والمالي ثم المدرسون في الاسلاك الثلاثة والمبرزون لا يعقل هم قطب الرحى في المنظومة وهم الاقل اجرا وتعويضا وترقية وتقاعدا وفئات اخرى كحاملي الشواهد وشيوخ التعليم والفئات الهشة من اطر التعليم الأولي والحراسة والمساعدين الاداريين والتقنيين ..

■ كيف يمكن التقدم بحراك التعليم في الصراع حول المسألة التعليمية ؟ :

الحراك التعليمي لم تكن له رؤية سياسية ولا قيادة نقابية موحدة لها تصور متكامل للمعركة ولم يكن له افق سياسي ينتهي بتحرير التعليم من قبضة المخزن والملتفين حوله لصالح مدرسة وطنية موحدة ومجانية وجيدة ..

لذلك لا يمكن التقدم في حسم معركة التعليم العمومي الا بتشكيل تحالف شعبي واسع يضم النقابات المناضلة والاطارات الديمقراطية السياسية والحقوقية والجمعوية واعادة بناء حركة الاباء و الأمهات والاسر والحركة التلاميذية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب والشباب والنساء هذا التحالف الشعبي يسقط ارتهان تعليمنا لتعاليم المراكز المالية العالمية والسياسات والاختيارات البيداغوجية المخزنية والرجعية ومن اجل تعليم ديمقراطي شعبي وعصري.

قراءة في بدايات تطورات الوضع في قطاع التعليم

يعيش قطاع التعليم، خلال بداية الموسم الدراسي الحالي، على إيقاع احتجاجات غير مسبوقة شلت جميع المؤسسات عبر سلسلة من الإضراباتوأشكال احتجاجية موازية من وقفات ومسيرات محليا، جهويا ووطنيا. إذا كان السبب المباشر للاحتجاجات هو إقرار نظام أساسي مجحف فان الأسباب العميقة تكمن في مسار من التخريب والتدمير للمدرسة العمومية تحت مسمى الإصلاح تنفيذا لإملاءات المؤسسات المالية: البنك الدولي وصندوق النفذ الدولي، ابتداء من الميثاق الوطني للتربية والتكوين مرورا بالمخطط الاستعجالي والقانون الإطار وانتهاء بالرؤية الإستراتيجية و....

الداودي الحسين

1. قانون اساسي مرفوض

كان إقرار نظام أساسي جديد مطروحا على طاولة الحوار بين النقابات الأكثر تمثيلية والوزارة وظل يراوح مكانه قبل تسريعه خلال السنتين الماضيتين حيث تم تكثيف الاجتماعات وخلق لجنة مشتركة تتكلف بصياغته. تميزت المفاوضات باختلاف وجهات النظر حول مضامين النظام الأساسي بين الوزارة، رغم الخطاب التضليلي، الساعية إلى إقرار نظام منسجم مع التوجهات الليبرالية للدولة وبين النقابات التي كانت تسعى إلى إقرار نظام جديد يتجاوز سلبيات سالفه (نظام 2003). في ظل اختلال موازين القوى وأخطاء القيادات النقابية التعليمية المشاركة في المفاوضات بقبول الحفاظ على سرية الاجتماعات وكذلك مباركة وعدم الاحتجاج على إقصاء الجامعة الوطنية للتعليم – التوجه الديمقراطي، وهي من النقابات ذات التمثيلية في القطاع، من جلسات الحوار بسبب رفضها لتوقيع على اتفاق يناير 2023 الذي مهد الطريق لإقرار هذا القانون المجحف.

أ –أهم سلبيات النظام

تكمن خطورة مضامين النظام الجديد باختصار شديد في:

• كونه يدشن حلقة جديدة من حلقات فك ارتباط القطاع بالوظيفة العمومية لتضمينه بنودا متعارضة مع القانون الأساسي للوظيفة العمومية.

• يكرس العمل بالعقدة ضدا على مطالب كل الإطارات النقابية والقوى المجتمعية وإنكار تضحيات ونضالات الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد من اجل إلغاءهوإدماج كل العاملين بالقطاع بأسلاك الوظيفة العمومية.

• تعميق طابع المرونة على المهام التربوية عبر تمطيطها وزيادتها وتفادي الحديث عن ساعات العمل الأسبوعية القانونية لفرض مزيد من الاستغلال لشغيلة القطاع الذي يعرف خصاصا في الأطر التربوية والإدارية.

• استعماله لقاموس لغوي ينهل من حقل المقاولة ويعتمد مؤشرات للأداء والتقويم غير منسجمة وطبيعة العملية التربوية.

• تسطيره مجموعة من العقوبات القاسية والمتعارضة مع العقوبات المتضمنة في القانون الأساسي للوظيفة العمومية.

• عدم إشارته لمجموعة من شغيلة القطاع وتركها فريسة للشركات (عمال (آت) الحراسة، النظافة والطبخ) أو الوكالات والجمعيات (مربيات ومربو التعليم الأولي).

ب–مواقف مختلف الأطراف

• الوزارة والحكومة اعتبرتا النظام الجديد انجازا تاريخيا ساهمت فيه الوزارة والنقابات المشاركة في الحوار وتجندت لشرح إيجابياته عبر لقاءات تم تنظيمها من طرف مصالحها المركزية، الجهوية والإقليمية.

• بالنسبة للنقابات والتنسيقيات يمكن التمييز بين موقفين:

– موقف النقابات المشاركة في الحوار التي ثمنته في البداية قبل أن تتراجع تحت ضغط قواعدها والاحتجاجات التي تلت إصداره بالجريدة الرسمية (9 اكتوبر 2023).

– موقف النقابة الوطنية للتعليم – التوجه الديمقراطي التي رفضته واعتبرته مجحفا وتراجعيا ويفتح الطريق أمام استمرار تدمير الخدمات العمومية، تسليعها وخوصصتها وتكثيف الاستغلال للعاملين عبر تقنين الهشاشة والمرونة. موقف الرفض كان كذلك من طرف مجموعة من التنسيقيات

> المعركة الحالية أفرزت أشكالا متعددة من التنظيم: إضافة إلى النقابات الكلاسيكية ظهرت تنسيقيات جديدة (الثانوي التأهيلي، التنسيقية الموحدة ...) إضافة إلى تنسيقيات موجودة (المفروض عليهم التعاقد، المقصين من خارج السلم، حاملو الشواهد) كما عرفت ظهور أشكال تنسيق أفقية كما هو الشأن بالنسبة التنسيق الوطني لقطاع التعليم

2 - مطالب مزمنة

إضافةإلىرفض مضامين النظام الأساسي الجديد، الذي وحد المنتسبين للقطاع، تجد الاحتجاجات أسبابها في جملة من المطالب المرفوعة دون استجابة رغم وجود اتفاقات سابقة بشأنهافي إطار الحوار الاجتماعي منها على سبيل الذكر لا الحصر:

أ – المطالب الحقوقية

• احترام الحريات النقابية وذلك بإسقاط المتابعات في حق مجموعة من الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وكذا المحاكمات الكيدية لمناضلين نقابيين (امرار اسماعيل نموذجا).

• استمرار الاقتطاع غير القانوني وغير المشروع من أجور المضربين.

• إلغاء الساعات التضامنية

• معالجة الاختلالات المزمنة التي تعاني منها المنظومة ووقف كل الإجراءات التي تستهدف المدرسة العمومية وفتح التحقيق في أوجه صرف الميزانيات المرصودة للقطاع ومحاسبة كل المتورطين في الفساد وتبديد المال العام.

ب–المطالب المادية

• الرفع من الأجور والتعويضات

• التخفيض من النسب المطبقة لاحتساب الضريبة على الدخل مع الإعفاء لمعاشات المتقاعدين

• الاستجابة للمطالب المعنوية والمادية لمختلف الفئات

نظرا لمضمونه التفكيكي وعدم استجابته لمطالبها. إجمالا القانون لاقى رفضا من طرف جميع المنتسبين للقطاع.

3 . النقابة أم التنسيقية

رغم أن الكل داخل القطاع يؤكد على ضرورة الوحدة النضالية والميدانية إلا أن الملاحظ هو وجود صراع بين توجهين: توجه يرى الإطار الملائم لتاطير الاحتجاجات هو التنسيقيات الفئوية مع عداء واضح للنقابات واتهامها بالتخاذل والخيانة وتوجه آخر متشبث بالعمل النقابي مع دمقرطته والتصدي للبيروقراطية المتنفذة داخل مجموعة من الإطارات النقابية. هناك احتمال انزلاقين، الأول يتعلق بتحول العداء للنقابات إلى عداء للعمل النقابي والثاني هو التعميم ووضع جميع النقابات في سلة واحدة وعدم التمييز بين النقابات الانتهازية والمبدئية. قد يكون نضال التنسيقية مجديا في الدفاع عن مطلب فئوي لكن مواجهة سياسات ومخططات الدولة في القطاع تتطلب إطارات نقابية قوية، ديمقراطية وكفاحية.

المعركة الحالية أفرزت أشكالا متعددة من التنظيم: إضافة إلى النقابات الكلاسيكية ظهرت تنسيقيات جديدة (الثانوي التأهيلي، التنسيقية الموحدة ...) إضافة إلى تنسيقيات موجودة (المفروض عليهم التعاقد، المقصين من خارج السلم، حاملو الشواهد) كما عرفت ظهور أشكال تنسيق أفقية كما هو الشأن بالنسبة التنسيق الوطني لقطاع التعليم الذي يضم النقابة الوطنية للتعليم – التوجه الديمقراطي وتنسيقيات متعددة والذي يعتبر مكونا أساسيا في الحراك الحالي. استمرار المعركة سيؤدي لاصطفافات وتموقعات داخل المشهد النقابي وتطورها سيساهم في رسم خريطة نقابية جديدة يجد فيها الشباب الملتحق حديثا بالقطاع إطارا للدفاع عن مصالحه المهنية والمادية.

أسباب اضطهاد النساء عبر التاريخ

الرفيقة عزيزة الرامي

طالما تم فتح نقاش حول الأسباب التاريخية لاضطهاد النساء عبر مختلف أنماط الإنتاج منذ سنوات طويلة, وقد برزت عدة أجوبة, من بينها إجابة الحركات النسوانية الضيقة الأفق التي تعتبر أن اضطهاد المرأة هو بسبب الرجل و أن مكمن التناقض هو الرجل و لكن الموقف الماركسي من قضية النساء و الذي يبين أبرز التحولات التي حصلت بالماضي عبر مختلف أنماط الانتاج و ربطه بالتطور الاقتصادي مبينا بشكل واضح و علمي الأسباب و الجذور التاريخية لاضطهاد النساء و على أن دورها في الاقتصاد هو المحدد لحقوقها ثم السبل المؤدية للتحرر التام و غير المشروط للنساء خاصة العاملات والفلاحات.

إن وضع المرأة ناتج عن نمط العمل الذي تؤديه في مرحلة محددة من تطور نظام اقتصادي خاص ونخص بالذكر « المرحلة الشيوعية البدائية» والتي لم تكن تعرف « الملكية الخاصة « وكانت مهام وعمل المرأة والرجل واحدة خلال تلك الفترة « الصيد والقطاف» ولم تكن هناك فوارق بين الصفات الجسدية للمرأة والرجل

تميزت تلك الفترة بكونها لم تعرف ظاهرة خضوع المرأة للرجل ولم تكن شروط التمييز بين الجنسين متوفرة في تلك الحقبة نظرا لعدم توفر المفاهيم مثل الشرع والقانون والملكية الخاصة.

كانت القبيلة هي من تتخذ جميع القرارات ومن يرفض الانصياع لها يكون مصيره الموت، إذ أن النظام القبلي أنذاك يعتمد على قيم التعاضد والمساواة والتضامن للصراع من أجل البقاء، ولم تعرف المرأة العبودية ولا التبعية الاجتماعية ولا الاضطهاد.

ليتغير وضعها خلال مراحل لاحقة مع المحاولات الأولية للعمل المنتج والتنظيم الاقتصادي والذي صاحبه ظهور أشكال جديدة من التجمع الاجتماعي.

عرف التنظيم الاقتصادي ظهور نمطين مختلفين « الزراعة وتربية المواشي» واللذان ظهرا وتطورا في عصر واحد في شروط طبيعية مختلفة وعرفت النساء وضعا مختلفا في كلا النمطين، إذ أن وضع النساء القبائل المزاولة للزراعة كانت أفضل وأكثر تميزا من وضع النساء بالقبائل المزاولة لتربية المواشي وحياة البدو.

و يعود اختلاف وضع المرأة في كلتا الحالتين لدور المرأة في الاقتصاد، حيث لعبت دورا أساسيا في الشعوب المزاولة للزراعة مما حدد مكانتها العالية و وضعها المتميز داخل القبيلة إذ أن النساء هن أول من اكتشف الزراعة مما جعل المرأة تحقق أكبر قدر من الإنتاج مقابل أدنى قدر من العمل و الجهد و انطلاقا من هذه الفكرة اكتسبت المرأة مكانة مرموقة بصفتها المنتج الرئيسي في اقتصاد القبيلة لأن الصيد الموكول للرجل اعتبر كنشاط ثانوي بينما اعتبرت الزراعة الموكولة للمرأة العمل الأكثر أهمية في ذاك العصر إذن مسألة انصياع المرأة و خضوعها للرجل أمرين غير ممكنين و بالتالي فدور المرأة في الاقتصاد هو المحدد لحقوقها في الزواج و المجتمع.

أما فيما يخص وضع المرأة بالقبيلة المزاولة للتربية، كان دور الرجل أكثر إنتاجية ويتجلى في الصيد وزيادة عدد الحيوانات المأسورة باعتباره النشاط الاقتصادي الرئيسي والأكثر أهمية بينما اقتصر دور النساء على تدجين الحيوانات المأسورة وهو العمل الأقل إنتاجية أي ثانوي وبالتالي تشكلت صورة المرأة كمخلوق دوني واتسعت الهوة الفاصلة بين الجنسين. إن قبائل الرعاة لم تكن أي احترام للمرأة وساد النظام الأبوي باعتبار الرجل هو المسيطر.

عقب زيادة العمل البشري وتراكم الثروات، حل مكان « الشيوعية البدائية» نظام اقتصادي قائم على الملكية الخاصة والمبادلات المتنامية « التجارة» هو نظام العبودية وأصبح المجتمع مقسم لطبقات (طبقة الأحرار وطبقة العبيد)

في مراحل محددة ظهرت لجانب الزراعة مهن مختلفة ومع تطور العمل الحرفي وازدهاره تراجعت أهمية الفلاحة وترافق ظهور المهن بظهور التجارة ليظهر مفهوم الربح والذي أصبح محرك للاقتصاد.

وبعد فقدان قيمة الزراعة التي أصبحت عملا لا يليق إلا بالعبيد لتطلبه يد عاملة كثيرة وكان مردود التجارة والصناعة الحرفية أكبر من الزراعة وما أن ظهرت الملكية الخاصة وظهر الركض وراء الربح.

من نتائج ظهور الملكية الخاصة انفصال الاقتصاد المنزلي عن اقتصاد القبيلة مما أدى لظهور نمط جديد للأسرة « الأسرة المنغلقة والمنطوية على ذاتها» وأدى ذلك لاحتكار الذكور كل الأعمال الإنتاجية الخارجية بينما حكم على المرأة بأن تصبح أسيرة البيت مما ساهم في استعبادها وربط دورها بعمل محدود وغير منتج وأصبحت تعتبر مخلوق ليس له قيمة مقارنة مع الرجل.

فأصبح دور المرأة في الإنتاج أصبح مرتبط بانتمائها الطبقي، إذ أنه عقب التطور الاقتصادي، ظهرت طبقتين متمايزتين وهما طبقة الأحرار وطبقة العبيد حيث كانت النساء المنتميات لطبقة الأحرار والأسياد يتمتعن بشيء من الحقوق والامتيازات ولكنها تعود لمكانة أزواجهن وأسرهن في حين أنهن كبشر لم تكن لهن أي قيمة وحياتهن كانت تحت وصاية الأب ثم الزوج واقتصر دورهن في حدود البيت منعزلات عن أي نشاط خارجي أو اقتصادي وكان دورها مقتصرا على الإنجاب وكونها زوجة فاضلة ومسؤولة عن إدارة البيت والاقتصاد المنزلي.

أما النساء المنتميات لطبقة العبيد فقد كن متساويات مع الرجال العبيد في افتقادهن الكلي للحقوق واضطهادهم المشترك وحرمانهم من الحرية وتأديتهم للأعمال المرهقة ومعاناتهم مع الجوع وكافة أنواع التعذيب.

لاحقا و عقب ظهور النظام الإقطاعي و ظهور المدن الذي كان قائما على ما يسمى بالاقتصاد الطبيعي و عمل الفلاحين الأقنان حيث قام مبدئه على كون الفلاحين الأقنان يقدمون جزء من إنتاجهم للإقطاعيين بينما يحتفظون بجزء منه لتحسين شروط حياتهم و كان القن ملزم بتسديد الضرائب للسيد على شكل إتاوات أو أنواع أخرى و أما الجزء المحتفظ به فقد كان يستطيع القن أن يسخره لمبادلات منتجات أخرى و كانت تحصل في أماكن محددة و التي خضعت للتطور لتظهر المدن (أمكنة المبادلات و التجارة) و إن قامت هاته المدن مكان أراضي الإقطاعي صارت ملكا له و فرض عليها الضرائب.

وهكذا ظهرت 3 طبقات: طبقة مالكي الأراضي وطبقة الفلاحين وطبقة البرجوازيين، وكان وضع المرأة يختلف باختلاف انتمائها الطبقي.

إن وضع النساء المنتميات لطبقة مالكي الأراضي والنبلاء مسؤولات عن إدارة الاقتصاد المنزلي والذي تميز بكونه معقد وكانت زوجة السيد الإقطاعي تتولى إدارة الاقتصاد المنزلي وتقوم بتسلم إتاوات الفلاحين وتشرف على عمل كل العمال والخدم بالقصر لصنع كل شيء وكان عليهن أن يتمتعن بالقدرة على الإنجاب والجمال والذكاء ويمتلكن مهارات القراءة والكتابة والحساب وعلى دراية بكيفية إدارة شؤون القصر.

وقد كن موضع احترام وتقدير لكونهن مشرفات على تنظيم اقتصادي ويتمتعن بحقوق وامتيازات عديدة ولكن في المقابل كإنسان وكائن بشري أمام زوجها كانت منتهكة الحقوق وخاضعة لسيطرة الزوج السيد ويتجلى دورها الأساسي الثاني في تأمين ذرية سليمة وتربيتهم على الانصياع للزوج ورب الأسرة السيد كليا. ويمكن تفسير هذا من وجهة النظر الاقتصادية أن دور الرجل كان هو زيادة ثروات عن طريق السلب والنهب بينما دور زوجته على العمل الاقتصادي الهادئ وهو ما كان يعتبر دورا ثانويا في نظر طبقة النبلاء.

أما فيما يخص وضع المرأة المنتمية لطبقة الفلاحين، يمكننا الانطلاق من أن الفلاح على الرغم من استعباده وحرمانه من كل حقوقه ولكنه كان يتصرف كالسيد داخل الأسرة ويمارس الوصاية على زوجته وأبناءه ويتحكم بها وبمصيرها.

وهكذا فإن وضع الفلاحة المضطرة لخدمة سيدها ولي نعمتها من جهة وزوجها من جهة ثانية كان يتسم باضطهاد وقهر مزدوج. إذ أن النساء الفلاحات بكونهن متاحات لتلبية حاجيات السيد الجنسية ورغباته وقتما يشاء ويتعرضن للحق لإرادتهن وعواطفهن وكرامتهن. وعلى الرغم من كون المرأة الفلاحة تحتل مكانة في الإنتاج مثل الفلاح ولكنها عانت الظلم والقهر والدونية.

أما فيما يخص وضع المرأة في الطبقة الثالثة البرجوازيين والتي ستنقسم لاحقا لطبقتين متعارضتين ومتنازعتين «البرجوازية والبروليتارية».

اعتبرت البرجوازيات هن نساء الحرفيين والتجار اللواتي لم يؤدين أي دور مستقل وكانت المرأة في طبقة التجار مضيفة وزوجة وكان نشاطها يقتصر على العمل المنزلي والذي لم يكن موضع تقدير.

أما نساء الحرفيين فكان وضعهن مختلف، إن أنهن يعشن على عمل أيديهم وكانت نساء الأسرة مساعدات في ورشة رب الأسرة الحرفي ليطغى عمل النساء على الكثير من المهن الحرفية على غرار النسيج وانتشر عملهن حتى أضحت بعض الروابط الحرفية لا تضم غير العاملات الحرفيات وحيث أن النساء الحرفيات فرضن أنفسهن في مهن عدة مثل النسيج ودعك القماش وغزل الكتان والتطريز....

وكانت حقوق النساء الحرفيات مشابهة ومماثلة للرجال الحرفيين ليظهر بوقت لاحق بعض القوانين لإخضاع انتشار النساء في المهن الحرفية بما سمي تنظيم قانوني مثل تجريم عمل النساء الحوامل وبدأت روابط الحرفية توصد بوجههن.

بعد بلوغ النظام الاقتصادي الإقطاعي ذروته تحول إلى عائق أمام التطور لقوى الإنتاج، وبدأت معالم النظام الجديد تتشكل والتي كانت ساعية وراء تحقيق أكبر قدر من الربح من عمليات التجارة والمبادلات ليحل مكانه نظام جديد قائم على التجارة التبادل أي « النظام الرأسمالي».

إن الرأسمالية كنظام اقتصادي لم تظهر فجأة كما هو الحال اليوم، بل مرت من عدة مراحل تطورها حيث كانت البداية مع سيرورة تمركز رأسمال خاصة مع تطور الصناعة اليدوية لتأخذ شكل المصانع والمنشآت الصناعية، حيث طغى الرأسمال الصناعي على الرأسمال التجاري في الاقتصاد، ليبدأ مسلسل المنافسة الشرسة بين كبار المنتجين وصغار المنتجين ليحطم الرأسمال الكبير صغار المنتجين مما خلق إغراق سوق العمل بفائض من اليد العاملة وتتطور بشكل كبير المصانع والمعامل وتطور الإنتاج الكبير، وظهر لاحقا الرأسمال المالي.

من جهة ثانية، يعتمد النظام الرأسمالي أساسا على عمل الأجراء يبيعون للرأسمال قوة العمل ومع السعي وراء تحقيق المزيد من الأرباح سيبدأ استغلال أكبر للعمال والعاملات وكذلك عن طريق إدخال أشكال جديدة من العمل «الصناعة اليدوية والتطور التقني».

إن المرحلة الأولى من الرأسمالية، بدأت بين القرون 14 و17 و18 تزامنا مع عصر النهضة، حيث تميز بظهور تشريعات جديدة تعتبر المرأة على وضعها في الأنظمة السابقة كائنا ناقصا وخاضعا للرجل، وتم تسجيل تراجع وتردي لوضع المرأة. ففي إطار الدفاع عن المصالح الرأسمال تم حضر توزيع الثروات المتراكمة وتقاسمها بين عدد كبير من الورثة وبالتالي فقدت النساء حقهن في الإرث وتم إقرار ملكية الزوج لكل أملاك زوجته، للمحافظة على تراكم رأسمال في يد فئة محددة وقليلة.

كما أنه صدرت قوانين لمعاقبة النساء المتهنات للدعارة دون الوقوف على أسبابها و الأوضاع التي جعلت النساء تمتهن الدعارة كواحدة من أكبر النكسات التي ابتليت بها النساء عبر التاريخ.

إذن النظام الرأسمالي بقيادة البرجوازية استمر في نهج نفس الوضع اتجاه النساء في استلابهن واستعبادهن واستغلالهن ولكن بأشكال جديدة عن سابقها.

إن وضع النساء المنتميات للطبقة العاملة والمسحوقة كان عنوانه البارز استغلال متوحش كعاملات أولا ومجردات من كل الحقوق ومرغمات من جهة على الخضوع للرجل والمجتمع من جهة ثانية.

في المقابل كان وضع المرأة المنتمية للطبقة البرجوازية تتمتع وتعيش في البذخ والغنى الفاحش ولكنهن أيضا كن يعشن شروط استلاب ولكن أقل حدة ما دمن يعشن شروط الغنى والسلطة في يد أسرهن، واندرجت مهمتهن في مجرد الترفيه عن الرجال.

من جهة ثانية كان لعصر النهضة « مرحلة تشكل الرأسمالية» جوانب متقدمة من حيث أقرت البرجوازية بحق الاعتراف الفردي كمواطن بالدولة لا ككائن بشري فقط وظهور قيم جديدة كالجدارة والانجازات الفردية المستقلة عن الأصول العائلية ولكن هذه الامتيازات تمتعت بها فقط النساء المنتميات للطبقة البرجوازية.

إذ أن النساء المتفوقات والمنتميات أساس للطبقة البرجوازية الصاعدة تمتعن بقدر من الحقوق وبعد من الحريات وتوجه اهتمام عدد منهن نحو الدراسات العلمية والفلسفية والفن والمشاركة بالحياة السياسية وقد شاركن أيضا بالحروب كمقاتلات خاصة في الحروب الأهلية وحركة الإصلاح الديني الكنيسي في أوروبا حيث لعبت النساء دورا هاما في حقبة الإصلاح الكنيسي البروتستانتي والذي ضرب سلطة الزوج على زوجته وأولاده وفتحت مجالا للاعتراف بالفردية وإنسانية المرأة المنتمية للطبقة الميسورة البرجوازية فقط.

عقب تطور النظام الإنتاجي للرأسمال الكبير بسبب استفادته من الاختراعات العلمية والتقنية الكبرى والتي ساهمت في تحسين مردودية الانتاج والربح وظهور المكننة وبالتالي ظهور المصانع والمعامل الكبرى والتي استخدمت عددا هائلا من العمال والعاملات.

كانت أوضاع العمال والعاملات تتسم بالعمل الشاق طوال اليوم تجاوز عدد ساعات العمل 12 ساعة وبأجور منخفضة ومساكن غير صحية وغياب ضمانات اجتماعية وحماية في المعامل وأمراض مهنية متزايدة باستمرار مع تسجيل ارتفاع في الوفيات والخوف الدائم من شبح البطالة.

إن أرباب العمل الرأسماليون يميلون لاستخدام اليد العاملة النسائية لتدني أجورهن خاصة مع افتقارها للاختصاص المهني وبالتالي قبلن بأقسى الشروط دون مقاومة ليرتفع استخدام النساء العاملات وطرد العمال الرجال لمراكمة المزيد من الأرباح واعتبارهن منافسات للعمال.

ابتداء من القرن 20، ارتفع عدد النساء العاملات خاصة بالدول الرأسمالية خاصة مع اتساع رقعة الفقر وتردي أوضاع الأسر المفقرة وظروف الحرب العالمية الأولى حيث اضطرت النساء للخروج بأعداد هائلة لسوق الشغل لتتواجد بكافة المجالات والقطاعات حيث تغير فكر النساء حول مراهنتهن على الاعتماد على عملها الخاص بدل الزوج كأولى بوادر الوعي بتحرر عمل المرأة وبرزت إمكانية تحرر المرأة التام والشامل بمشاركتها في الإنتاج في شتى الميادين ولكن هذا التحرر لا يمكن تحقيقه إلا في إطار النظام الاشتراكي.

وبالتالي يمكن القول كخلاصة بأن المرأة العاملة تعاني من جهة استغلال المتوحش من طرف رب العمل الرأسمالي وتعاني من فقدان لحقوقها داخل الأسرة والمجتمع ولكن في الوقت نفسه شهدت ظهور الشروط اللازمة لتحررها النهائي لأن مصيرها مرتبط بمصير الطبقة العاملة ومرتبط بنضالها من أجل حقوقها والظفر بالمساواة الكاملة مع الرجل بنضال الطبقة العاملة من أجل تحقيق سيطرة البروليتارية وتحقيق النظام الاشتراكي.

بتهمة الإبادة الجماعية في غزة
«الكيان الصهيوني « يمثل أمام محكمة العدل الدولية

محمد موساوي

القضية

يوم الأربعاء 3 يناير أعلنت ‹محكمة العدل الدولية›، في بيان لها، عن موعد بدء محاكمة إسرائيل بتهم الإبادة الجماعية بغزة، وذلك بعقد جلستي استماع علنيتين يومي الخميس والجمعة (11 و12 يناير) في مقر المحكمة في لاهاي، بخصوص الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في 29 دجنبر 2023، بخصوص الوضع في غزة. و يتعلق الأمر بطلب قدمته جنوب أفريقيا للمحكمة لإقامة دعوى

بادعاءات انتهاكات إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة.

وقالت المحكمة في بيانها إن الجلستين سيتم تخصيصهما للاستماع لطلب جنوب أفريقيا والذي يطلب من المحكمة الإشارة إلى «تدابير عاجلة-مؤقتة من أجل الحماية من أي ضرر إضافي جسيم وغير قابل للإصلاح لحقوق الشعب الفلسطيني بموجب ‹اتفاقية الإبادة الجماعية› وضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية بعدم الانخراط في الإبادة الجماعية، ومنعها والمعاقبة عليها»

ستقدم جنوب أفريقيا مرافعتها الشفهية يوم الخميس11 يناير 2024، من الساعة العاشرة صباحا إلى 12 ظهرا، فيما ستقدم إسرائيل مرافعتها الشفهية يوم الجمعة 12 يناير 2024، من الساعة العاشرة صباحا إلى 12 ظهرا.

تجدر الإشارة أنها المرة الأولى التي يقبل الكيان المحتل المثول امام محكمة العدل الدولية. و نظرا لأهمية الحدث، لزم التذكير بمرجعية الدعوى و مدلولها، و كذا أهميتها في السياق الإقليمي و الدولي الحالي.

مرجعية الدعوى

يرتكز طلب جنوب أفريقيا على « اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها» التي اعتمدت نصها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 دجنبر 1948، والتي بدأ سريان مفعولها في 12 يناير 1951. تضم الاتفاقية تسع عشرة مادة، و يهم هنا الإشارة الى المواد الست الأولى ذات الصلة بمدلول الدعوى كما هي منصوص عليها في الإطار الملحق بالمقال.

مدلول الدعوى

ينص الطلب المقدم من طرف جنوب أفريقيا، والمؤلف من 84 صفحة، على ما يلي:

- الأفعال والتقصيرات التي قامت بها دولة الاحتلال الإسرائيلي هي إبادة جماعية في طابعها، ومركبة عن قصد، لأنها «تهدف إلى تدمير جزء كبير من المجموعة الوطنية والإثنية الفلسطينية»، مما يمثل انتهاكا لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة؛

- أن سلوك إسرائيل - «من خلال أجهزة الدولة ووكلاء الدولة وغيرهم من الأشخاص والكيانات التي تعمل بناء على تعليماتها أو تحت توجيهها أو سيطرتها أو نفوذها» - يشكل انتهاكا لالتزاماتها تجاه الفلسطينيين في غزة بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية؛

- إن إسرائيل، «ومنذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 على وجه الخصوص، فشلت في منع الإبادة الجماعية وفشلت في مقاضاة التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية»؛

- إن تصرفات إسرائيل مرتكبة بقصد «إبادة الفلسطينيين في غزة، الذين هم جزء من المجموعة الوطنية والإثنية الفلسطينية الأوسع». ذلك أن أعمال إسرائيل تشمل «قتل الفلسطينيين في غزة، وإلحاق الأذى الجسدي والنفسي الخطير بهم، وإخضاعهم لظروف معيشية تهدف إلى تدميرهم جسديا»؛

- إن إسرائيل «تورطت، وتتورط، وتخاطر بالتورط في المزيد من أعمال الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة».

وبناء عليه، طلبت جنوب أفريقيا من المحكمة الإشارة إلى تدابير مؤقتة عاجلة من أجل حماية الفلسطينيين في غزة «من أي ضرر جسيم إضافي وغير قابل للإصلاح» بموجب الاتفاقية ولضمان «امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية بعدم المشاركة في الإبادة الجماعية، ومنعها والمعاقبة عليها».

اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها»/ المواد الست الأولى

المادة الأولى

تصادق الأطراف المتعاقدة على الإبادة الجماعية، سواء ارتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب، هي جريمة بمقتضى القانون الدولي، وتتعهد بمنعها والمعاقبة عليها.

المادة الثانية

في هذه الاتفاقية، تعني الإبادة الجماعية أياً من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الج زئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

أ) قتل أعضاء من الجماعة.

ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

ج) إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

المادة الثالثة

يعاقب على الأفعال التالية:

أ) الإبادة الجماعية.

ب) التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية.

ج) التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية.

د) محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية.

هـ) الاشتراك في الإبادة الجماعية.

المادة الرابعة

يعاقب مرتكبو الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة، سواء كانوا حكاماً دستوريين أو موظفين عامين أو أفراداً.

المادة الخامسة

يتعهد الأطراف المتعاقدون بأن يتخذوا، كلٌ طبقاً لدستوره، التدابير التشريعية اللازمة لضمان إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية، وعلى وجه الخصوص النص على عقوبات جنائية ناجعة تنزل بمرتكبي الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة

المادة السادسة

يتحاكم الأشخاص المتهمون بارتكاب الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة أمام محكمة مختصة من محاكم الدولة التي ارتكب الفعل على أرضها، أو أمام محكمة جزائية دولية تكون ذات اختصاص إزاء من يكون من الأطراف المتعاقدة قد اعترف بولايته.

أهمية وتبعات القضية

نقلا عن الصحيفة الدنماركية 'إنفورماسيون' التي تعد ، وسط هستيريا الانحياز للاحتلال، من بين أكثر الصحف في الشمال الأوروبي توازنا ومهنية، يرى خبراء عديدون في القانون الدولي، و منهم خصيصا 'مارك شاك'، أن أهمية دعوى جنوب أفريقيا تتجلى في ما يلي:

- كونها الأكثر إثارة في السياق الدولي ويراقبها الجميع عن كثب. لأنها تطرح الكثير عن العلاقات بين الدول، وعن القواعد والمبادئ، وبشكل عام عن العالم الذي نجد أنفسنا فيه حاليا. حيث تشكل الدعوى «كسرا للقوالب المتعلقة بالصراع «بحيث يصير هذا الصراع الأكثر مناقشة في العالم، والموضوع الأكثر تفجرا، حتى وصل الأمر إلى الإبادة الجماعية، التي لا يفوقها شيء مهما تطور هذا الصراع»

- أنها معروضة امام محكمة العدل الدولية باعتبارها «المحكمة العالمية». و عليه فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي ودول العالم «لا يمكنها تجاهل أحكامها أو رفضها، فإسرائيل التي تجاهلت تاريخياً صلاحية المحاكم الدولية، هي نفسها من الدول الموقعة على اتفاقية الإبادة الجماعية»(انظر ملف القضية في الصحيفة الدنماركية، إنفورماسيون)؛.

- وجود احتمال كبير على المدى القصير «بأن تضطر إسرائيل لوقف الأعمال العدائية، لأن إسرائيل ملزمة بقرارات المحكمة»، أما على المدى البعيد فإن «الإجراء يهدد بتعزيز الادعاءات بأن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى عزلة دبلوماسية أو فرض عقوبات ضد إسرائيل أو الشركات الإسرائيلية.

.في الإطار نفسه، أشار مارك شاك إلى أن العملية برمتها تمر بمرحلتين «إذ على المدى القصير جدا هناك عملية تسمى التدابير المؤقتة، ويتعلق الأمر بكبح أي انتهاكات قبل حتى اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت هناك انتهاكات فعلية للقانون الدولي». والتفسير القانوني للمحلة قصيرة الأجل، يتعلق بتدابير تعتمد على إثباتات «وإن كانت ضعيفة»، بحيث تقدم جنوب أفريقيا ما لديها مما يسمى «حجة معقولة»، لأجل إجراءات قضائية حيال الانتهاكات المحتملة التي يمكن وقفها عن طريق إصدار أمر مؤقت لوقفها من أجل البحث فيها». وحسب تقديرات شاك فإن «الأمر لن يتطلب سوى بضعة أسابيع قليلة لأجل البحث في معقولية الحجة المقدمة من جنوب أفريقيا، ولإصدار محكمة العدل الدولية أمرا باتخاذ تدابير مؤقتة، وذلك يعني أن «الهدف الرئيس لجنوب أفريقيا هو الحصول على أمر مؤقت ينص على أنه «يتعين على إسرائيل وقف العملية العسكرية». هناك إذن احتمال راجح بأن تحقق جنوب أفريقيا ما تريده سوى اذا زاغت المسطرة عن طريقها الطبيعي. (المصدر: صحيفة ‹إنفورماسيون› الدنماركية، مع تصرف، و مواقع أخرى ذي مقالات بصلة الموضوع) .

لماذا أكره يوم رأس السنة؟

عنوان لمقال كتبه المفكر والفيلسوف الإيطالي « أنطونيو غرامشي»

.. ولخص فيه كرهه لهذا العيد لكون الرأسمالية ـ كما دائما ـ تُسَلِّعُ الفرح الإنساني وتحوله الى مناسبة لجني الأرباح.

مقتطفات من المقال: " ... نحن نكره اليوم الأول في الأسبوع لأننا نكره الرأسمالية، وليس اليوم الأول بالضبط، يخاف الفقراء من الأعياد لأنها مناسبات لدفع فواتير إضافية للرأسمالية، وهكذا نكره الأشياء بسبب الرأسمالية وليس بسبب الأشياء.

.... كل صباح، حين أصحو مجدداً تحت بساط السماء، أشعر أن اليوم هو رأس السنة بالنسبة لي. لهذا السبب، فأنا أكره أعياد رأس السنة التي يتم إسقاطها علينا كاستحقاقات ثابتة، تحوّل الحياة والخيال البشري إلى موضوع تجاري، له حساب نهائي أنيق، ومبالغ غير مسددة، وميزانية للإدارة الجديدة. هذه الأعياد تُفقدنا استمرارية الحياة والخيال، إذ نبات نعتقد بجدية أن هناك فاصلاً بين السنة والأخرى؛ أن تاريخاً جديداً يبدأ، فنضع القرارات ونندم على التململ، وهكذا. وهذه هي بعامة مشكلة التواريخ المحددة.

... القضية ليست قضية عيد رأس السنة، بل القضية هي تسليع الأعياد وبيع الفرح للناس من جهة، ومن جهة أخرى تزوير التاريخ عمدا، وكأن البشرية قفزت من جبال لتجد نفسها في مكان جديد أو حياة جديدة!

.... لا أريد تأدية واجبات معنوية. أريد أن تكون كل ساعة من حياتي جديدة، رغم اتصالها بسابقاتها. لا أريد يومًا للاحتفال له أناشيد جمعية إجبارية، أقضيه مع كل الغرباء الذين لا آبه بأمرهم. أن نكون مضطرين للاحتفال لمجرد أن أجداد أجدادنا وأجدادهم قد احتفلوا في هذا اليوم، هو أمر مثير للغثيان.

لهذا السبب أكره رأس السنة، فأنا أريد أن يكون كل يوم رأس السنة بالنسبة لي. أريد أن أتصالح مع نفسي وأجددها كل يوم، دون أن أفرد يومًا محددًا للراحة. أختار استراحاتي بنفسي حين يُنهكني صخب الحياة وأحتاج للغوص في الحيوانية لأستمد منها حماسة جديدة.

إنني أنشد الاشتراكية لهذا السبب كذلك؛ لأنها ستلقي في القمامة كل هذه التواريخ الخاصة التي ليس لها وقع في نفوسنا، وإن أنتجت تواريخ أخرى، فستكون على الأقل تواريخنا نحن، لا التواريخ التي أُجبرنا على تلقيها دون تحفظ من أسلافنا الحمقى.»

#انطونيو_غرامشي

مصرع و/أو مرتع

نور الدين موعابيد

بين المصرع والمرتع خيط رفيع، دقيق، ولربما يتقاسمان لحظة، أو لحظات معينة، بما أن ثنائية الألم/اللذة تحايث الإنسان منذ مرحلة «الليبيدو» وفق المنظور «الفرويديّ» المرتد في الأصل إلى غريزة الجنس. ويؤصل علم النفس السادية والمازوشية تأصيلا يمتح من معين أمهات الآداب العالمية (Marquis de Sade.)؛ فالأولى هي التلذذ بتعذيب الآخر، أما الأخرى فهي التلذذ بتعذيب الذات، نحو قول أبي تمام:

لا تسقني ماء الملام فإنني
صبّ قد استعذبت ماء بكائي

ويشرط الرومانسيون العظمة بالألم العظيم، يعترف دي موسيه ب «أنه لا شيء يجعلنا عظماء كالألم العظيم.»فماذا يضير كاتب هذه السطور لو أنه جازف، فأسقط تلك الثنائية الضدية على الحقل النضاليّ، حيث يتجاذبنا النجاح تارة، وتارة ثانية يحف بنا الإخفاق...؟ وهو إخفاق نسبيّ، مؤقت سرعان ما تحبطه إرادة الجماهير الشعبية، التواقة إلى الانعتاق والتحرر، فدوننا أن Lénine لم يحول إخفاق الثورة في 1905، إلى انتصار إلا في أكتوبر من 1917، مما يؤكد أن التوفق والتفوق مرتهنان بالتخطيط والتدبير اللذين يعيان أهمية الاستراتيجيا والتكتيك استنادا إلى موازين القوى، يقول أبوتمام أيضا:

أهنّ عوادي يوسف وصواحبه
فعزما فقدما أدرك السؤل طالبه

موضع الشاهد في هذا البيت هو العجز (الشطر «المصراع» الأخير). هكذا نحتاج-فيما نحتاج-إلى رأب الصدع، في الأصل كما في الفرع، و من ثمة «أرشفة» ثنائية المقدس/المدنس.ومن المسلمات أن جيوب مقاومة التغيير لاتستسلم بسلاسة محاولة إجهاض مولود الثورة، وهي محاولة-ات، أقل ما أقول عنها إنها بئيسة تضرب في حديد بارد، أو هي بلغة البلاغيين كذلك، تخط على الماء. لهذا وذاك قال الشاعر صفيّ الدين الحليّ:

لا يُبلغُ السُّؤْلَ إلا بعد مؤلمة
ولا تتم المنى إلا لمن صبرا.

ولا جرم أن «الصبر» المنصوص عليه في البيت الشعريّ، السابق، صبر منهجيّ، له تخوم وحدود لا يغيُبها صانعو القرارات من المناضلين كلمة وفعلا، الذين نذروا أعمارهم للموت في ساحات الشرف، بأريحية حاتمية، فلْنستمعْ إلى قول الشاعر العربيّ، الخارجيّ، قطريّ بن الفجاءة:

فصبرا في مجال الموت صبرا
فما نيل الخلود بمستطاع

أختم هذه المساهمة ببيت آخر انتبه فيه صاحبه، بحدسه الشعريّ الراقي إلى قيمة القيم: الكرامة، وبذلك فهو قمين بما قيل عنه: «لقد ملأ الدنيا وشغل الناس»، إنه أبو الطيب المتنبي:

عش عزيزا أو مت وأنت كريم
بين طعن القنا وخفق البنود

أكتوبر 2023

راجل من لحرار

> عبداللطيف صردي

راجل من لحرار
دار تباندا وعلام .وكال لزيدو لقدام.
راجل حر ماسكت. مادخل زردة ولا زريبة الدل والحرام.
ما خاذ فيرمة ولاحمام.
كان همو الدرويش ويأخذ حقو باتمام.
هاذا حالو على الدوام.
وماسكت لقران ولا مجدام.
وعلق صورة ماركس وغيفارة وجمال وحبش وكل همام.
وفي الساحات يعرفو الخاص والعام.
لي مشومر ولي لخدام.

ضيف العدد:

يسعدنا في هيئة التحرير أن نستضيف رفيقنا عبدالحفيظ اسلامي عضو المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي لنتطارح معه قضايا التعليم والتربية في سياق المعركة الراهنة من خلال وجهة نظره المتميزة حول ما يعتمل في مسارات المعركة بمختلف أبعادها النقابية والسياسية والاجتماعية وما تخلفه من وضع جديد في الحياة التعليمية اليومية.

وبحكم تجربته النضالية وما راكمه في مختلف الواجهات النقابية والحقوقية والجمعوية محليا ومركزيا،سنحاول في سجال عقلاني مع رفيقنا أن نقدم للقارئ ما يمكن أن يخرج الى الضوء بعض أركان ومسارات المعركة النقابية في علاقاتها مع الشغيلة التعليمية.

حوار حول سيرورة الحراك التعليمي (1)

عبد الحفيظ إسلامي

■ باعتبارك مناضل سياسي ونقابي وحقوقي وعبر مسارك النقابي، ما رأيك في سيرورة الحراك التعليمي؟ ما هي عناصر قوته وعناصر ضعفه؟

لقد مارست العمل النقابي في مسؤوليات مختلفة منذ أن ولجت قطاع التعليم في)ك د ش(ثم في)إ.م.ش (ثم في (ج و ت –ت د) ، ولم يكن الوازع بالنسبة لجيلنا هو مطالب الفئة التي ننتمي إليها فقط بل كنا ننظر إلى العمل النقابي كمنظم للعمال والمأجورين من أجل تخفيف شروط الاستغلال ومن أجل التدرب على التنظيم وخوض الصراع و امتلاك التجربة والثقافة والأخلاق النضالية وأدوات التحليل والقدرة على التفاوض والفعل النضالي المنظم والموجه القادر على خوض مختلف أنواع الصراع والتمكن من تكتيكاته والقدرة على فك الاشتباك أيضا ،كذلك كان الهدف خلق أطر عضوية مرتبطة بمشروع مجتمعي مناهض للرأسمالية ،مشروع تقوده الطبقة العاملة والمأجورين والفلاحين الكادحين والمثقفين العضويين من خلال التنظيم السياسي كذلك في حزب قادر على توفير شروط القيادة الطبقية الحازمة للمشروع المجتمعي برمته والواعية بهدف تحقيق التحرر الوطني من التبعية وبناء الدولة الديمقراطية الشعبية بأفق اشتراكي و شيوعي والتي غيابها هو علة وجود الصراع الطبقي ..

ذلك أن تلطيف شروط الاستغلال (المطالب المادية والمعنوية المشروعة) غير كاف لأن الذي يحصنها هو موازين القوة الطبقية سياسيا (الحزب الطبقي والجبهة والتحالف الطبقي – التضامن الأممي)، وغياب هذه الموازين تجعل الطبقة العاملة والكادحين والمأجورين عراة مشتتين لا قوة لغضبهم وحراكاتهم العددية مهما كبرت يمكن استخدامهم بدل خدمتهم في عدة اتجاهات.

إن الحراك التعليمي الحالي الذي بدأ ب 5 أكتوبر والذي جمع مجموعة من التنسيقيات بمبادرة من نقابة fne، هو حصيلة نضالات مشتتة لم تعط النتائج المطلوبة وهو حصيلة منعرج الموقف البطولي من اتفاق 14 يناير 2023 والذي انفردت به نقابة (fne) برفضها التوقيع عليه بالرغم من كونها فقط نقابة قطاعية.

إن اتفاق 14 يناير 2023، شكل فصلا جديدا في الحركة النقابية المغربية في قطاع التعليم على الأقل، فلأول مرة تصمد نقابة قطاعية فقط وليست مركزية أمام 4 مركزيات نقابية، وترفض التوقيع على هذا الاتفاق وتعتبره لا يستجيب حتى للحد الأدنى لمطالب ولطموحات نساء ورجال التعليم، وإن كان هذا الموقف مكلفا لها لكون الدولة أقصت fne لمدة سنة تقريبا من كل حوار مركزي فإنه جعلها تحظى بسمعة مميزة وسط الشغيلة التعليمية وبين بأن نساء ورجال التعليم لا يرفضون العمل النقابي في حد ذاته وأنهم يبحثون عن البديل النقابي.

هذه النقابة الصامدة التي تم اقصاؤها من الحوار لمدة سنة تقريبا وجدت نفسها تتلاطمها أمواج الصراع الدائر في الساحة التعليمية:

–الدولة تمارس عليها الإقصاء وأزلامها يمارسون الشيطنة (نقابة العدميين، نقابة النهج، النقيبة...)

–النقابات الأربع تحملها هي مسؤولية الاقصاء وعرقلة مسار التفاوض لكونها لم توقع بدل تحميل المسؤولية للدولة كما لم تحض fne بأي تضامن ملموس أو حتى رمزي أو ديبلوماسي من الرباعي بما فيها النقابة المحسوبة على قوة يسارية حليفة.

–التنسيقيات يخترقها التناقض كذلك بفعل تركيبتها فهي تجمع كل التيارات والمرجعيات في المجتمع بما فيها المرجعيات اليمينية والمخزنية والحكومية والأصولية والتقدمية المنظمة والمشتتة ونظرا لمطالبها الفئوية لم تكن دائما تدرك البعد الوحدوي في النضال وحتى حين تتبناه فإنها تنظر إليه كميا وليس نوعيا في الغالب.

معركة مسار والعقوبات التي صاحبتها وتنصل بعض التنسيقيات من المعركة أنهك الشغيلة التعليمية وأعطاها دروسا بأن المعركة صعبة وأن للقمع آثاره وجراحه وأن الصراع يخلق تناقضات في الجسم التعليمي يجب إدارتها بشكل جيد بعيدا عن التآكل الذاتي.

للأسف في النصف الثاني من دورة 2022–2023 لم تستطع الشغيلة التعليمية أن تغير ميزان القوة لصالحها إلا مع بداية الموسم الدراسي الحالي.

لقد استغل النظام المخزني مرور الدخول المدرسي وتسجيل التلاميذ بسلام وحادثة الزلزال الذي هز إقليم الحوز مقدرا أنه قد حقق أهدافه (كسب الرباعي بمفاوضات جوفاء – إقصاء الفنو وعزلها – تأديب الشغيلة وانهاكها بالاقتطاعات والعقوبات ...) واقتنع بأن الوضع سيكون هادئا عموما ، وإذا كان تسريب نسخة من النظام الأساسي إلى الرأي العام بمثابة الفتيل الذي أشعل النار في وسط الجماهير التعليمية فإن مصادقة المجلس الحكومي على مرسوم النظام الأساسي وإخراجه في الجريدة الرسمية بتاريخ 27 شتنبر 2023 سيطلق عنان الحمم البركانية من الغضب في وسط الشغيلة التعليمية التي راهنت على سنتين من الحوار في صدور نظام أساسي قيل أنه سيكون عادلا ومنصفا ولا يخلف ضحايا في حين أن ما أنتجه هو العكس تماما .

لم تستطع مسيرات ووقفات التنسيقيات ولا مسيرات ووقفات fne تغيير موازين القوة

لقد كانت fne بفعل توجهها التقدمي الديمقراطي دائما تدعو إلى الوحدة الميدانية والتنظيمية كذلك متى تحقق الشرط الذاتي لذلك، فلقد سبق لها أن عقدت «تحالفات» مع مكونات الرباعي وخاصة مع الكدش أكيد انها تحالفات لم تكن استراتيجية وكانت في الغالب مبنية على تدبير التفاوض المطلبي أكثر من كونها مبنية على إدارة الصراع مع المخزن حول الاختيارات الكبرى للقضية التعليمية لكنها كانت تأكد على البعد الوحدوي ولو في حده الأدنى في إدارة الصراع.

هذا المجهود السياسي–النقابي الصعب سيثمر تأسيس «التنسيق الوطني لقطاع التعليم» بدعوة من fne منذ نهاية شتنبر 2023 وهو الذي سيدعو إلى المسيرة التاريخية ل 5 أكتوبر 2023 تاريخ بداية الحراك التعليمي. وهذا العمل سيحيي الروح في تنسيقية الثانوي التأهيلي التي تأسست بعد اتفاق 14 يناير 2023، كما سيدفع بمبادرة تأسيس تنسيقيات جديدة (مثل التنسيقية الموحدة)، وظهر من داخل التنسيقيات سيلان لعاب أجندات سياسية تستغل الوضع المتميز عموما بالغضب اتجاه التنظيمات النقابية للعمل تهييئ ظروف تأسيس نقابة أو نقابات جديدة للمزيد من بلقنة المشهد النقابي (سيكشف المستقبل عن العديد مما كان يطبخ في معمعان الحراك)

لقد لعبت مسيرة 5 أكتوبر 2023 دورا نوعيا في استعادة ما يلي:

– الثقة في النضال الوحدوي وقدرته على خلق موازين قوة ملائمة

– أهمية حضور النقابة في قلب هذا النضال لعدة أسباب منها توفر التمثيلية القانونية والجسر القانوني للتفاوض حين يأتي زمنه

– استرجاع الثقة للجماهير التعليمية في قدراتها النضالية النوعية بعد أن أنهكتها النضالات الكمية وزرعت التيئيس في صفوفها.

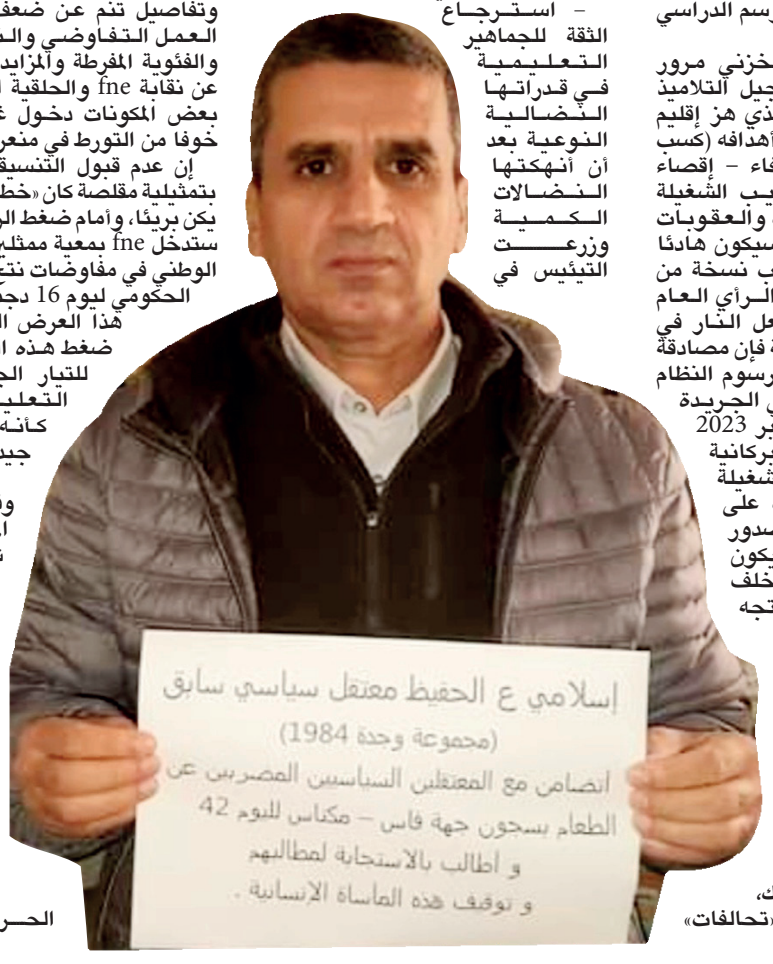

لقد كان نجاح مسيرة 7 نوفمبر 2023 التي دعا لها التنسيق الوطني وتبعته باقي التنسيقيات واستمرار الإضرابات الأسبوعية ورفض كل المقترحات الحكومية بما فيها «تجميد» مرسوم النظام الأساسي بمثابة وصول كل محاولات النظام إلى عنق الزجاجة خاصة وأن مطلب الشارع التعليمي كان هو ضرورة فتح الحوار مع القوى المتواجدة في الساحة والداعية للإضرابات وهي المكونة أساسا من التنسيقيات.

لقد تمت محاولة احتواء الوضع عن طريق تقديم تنازلات مالية بالخصوص والقبول بتعديلات جزئية جديدة في النظام الأساسي من خلال اتفاق 10 دجنبر 2023 مع الرباعي، والذي رغم المكتسبات الإضافية التي جاء بها فقد رفضته الشغيلة التعليمية وطلائعها من fne وقيادة التنسيقيات.

أمام هذا الوضع وضعت الحكومة خطة جديدة تقضي بالتفاوض المباشر مع fne ومحاولة «عزلها» عن التنسيقيات وذلك باستدعائها للحوار ليوم 14 دجنبر 2023 ،لكن fne تشبت باستدعاء التنسيقيات وربطت مصيرها «بالتنسيق الوطني « بل أكثر من ذلك عملت على إشراك «تنسيقية الثانوي التأهيلي» و«الموحدة» في هذا الحوار رغم كل ما تعرضت له هذه النقابة من ممارسات لا وحدوية ومن مزايدات من طرفهما ، وكان ما كان من لقاء الحكومة مع التنسيقيات ،وبغض النظر عن كل ما حصل خلال ذلك اللقاء من ممارسات وتفاصيل تنم عن ضعف التجربة في العمل التفاوضي والنزعة الذاتية والفئوية المفرطة والمزايدة بالاستقلالية عن نقابة fne والحلقية المقيتة ،ورفض بعض المكونات دخول غمار التفاوض خوفا من التورط في منعرجاته.

إن عدم قبول التنسيقيتين بالدخول بتمثيلية مقلصة كان «خطئا جسيما «ولم يكن بريئا، وأمام ضغط الزمن التفاوضي ستدخل fne بمعية ممثلين عن التنسيق الوطني في مفاوضات نتج عنها العرض الحكومي ليوم 16 دجنبر

هذا العرض الذي كان تحت ضغط هذه القوة الموحدة للتيار الجارف للحراك التعليمي الذي بدا كأنه منظم بشكل جيد.

بطبيعة الحال وفي منطق المفاوضات وفي شروط ضعف التنظيم النقابي العام، اشترطت الحكومة رفع الأشكال النضالية والعودة إلى الأقسام مع وعد بإخراج الاتفاق في نهاية الأسبوع.

لقد كان أمام الحراك التعليمي اختيارات ثلاث:

– رفع الأشكال النضالية لمدة أسبوع وترك الوفد المفاوض للقيام بمهامه ومتابعة العرض الحكومي في تفاصيله وفتح النقاش حول سبل تطوير الحراك.

– الاستمرار في البرنامج النضالي الكمي كما في الأسابيع الماضية وكأنه ليس هناك أي تفاوض جاري.

وأمام الضغط/المزايدات المدفوعة الذي تعرض لها قرار التنسيق الوطني وfne خصوصا تم إيجاد صيغة وسطى وهي تخفيف البرنامج النضالي للأسبوع والاقتصار على يومين إضراب.

بعد صدور بيان التنسيق الوطني و fne الداعيين إلى يومين إضراب وقعت مزايدات من داخل التنسيق الوطني بإصدار قرارات وبيانات منفصلة لمكونات التنسيق الوطني تدعو فيه إلى 4 أيام لدرجة أنه تم اعتبار يومين وكأنها تراجع نضالي! ولم يتم استحضار عنصر المفاوضات في معادلة النضال كما لم تلجأ التنسيقيات إلى الدفع بالعمل التفاوضي حتى نهايته بل خلقت مسارا موازيا للتفاوض في الساحة باعتبارها غير معنية به مما جعل الحكومة تستغل الوضع وتلغي اللقاء مع fne، وأمام هذا الوضع المتميز بغياب النضج والمسؤولية قررت fne أن تخوض التفاوض لوحدها بعد أن ادركت هشاشة التعاقدات مع بعض مكونات الحراك المحكومة بخلفية إجهاض تفاوض fne أو بخلفية «الحركة كل شيء والهدف لا شيء» أو بخلفية «عدم الاقتناع بنتائج الحوار « أو بخلفية «التجييش ضد العمل النقابي المنظم عموما «. وانطلاق البعض من اعتبار التنسيقيات بديلا للعمل النقابي وليس مكملا له.

لقد كان هذا الأسبوع من 17 إلى 24 دجنبر امتحانا عسيرا للحراك بجميع مكوناته، والسلطة التي دأبت على المناورة مستغلة تناقضات الحراك بعد أن جربت القدرة على اختراقه مرارا أدركت أن ميزان القوة قد تغير لصالحها وأنها استطاعت الرمي بحجر وسط الحراك بخلق تناقضات متنوعة وسطه صعبت المأمورية على fne وجعلتها بدون سند كاف من بعض قيادات التنسيقيات التي لجأت للمزايدة بدل تفهم صعوبة المفاوضات.

لقد وجدت fne نفسها في وسط تتلاطمه تناقضات عدة، فهل تواجه الحكومة، أم ترد على اتهامات الرباعي المعلنة والمبطنة، وكيف تعالج تناقضات التنسيقيات ومزايدة بعض قياداتها.

لقد تراجع العرض الحكومي المقدم يوم 16 دجنبر خاصة في بعض جوانبه، وأصبح مطلوب من الوفد المفاوض لل fne الكثير من الحنكة لانقاد الحراك التعليمي مما بدأ يظهر عليه من مظاهر التشظي والتيئيس من التفاوض وضياع البوصلة،

وأمام هذا «التراجع في موازين القوة» بالمفهوم النقابي/السياسي النوعي للكلمة لم تستطع fne فرض مسار تفاوضي بمعزل عن الرباعي

فكان ما كان من اتفاق 26 دجنبر 2023.

يتبع

توقيفات الأساتذة
لماذا صب الزيت على نار الأزمة

ل . محمد

على مشارف نهاية أشغال لجنة الحوار بين الوفد الحكومي والنقابات الخمسة الأكثر تمثيلية حول النظام الأساسي الجديد لقطاع التعليم؛ تم فجأة شن حملة منظمة في صفوف الأستاذات والأساتذة لتوقيف عدد كبير منهم توقيفا مؤقتا؛ مرفوقا بتوقيف الراتب على خلفية مشاركتهم في الإضرابات التي عاشتها المؤسسات التعليمية بإيقاع أسبوعي منتظم منذ مطلع شهر أكتوبر.

وهنا يمكن توسل التحليل الإنقسامي القائل بأن الخطر الخارجي يوحد ويستنفر الجماعة لتذويب وتخطي تناقضاتها من أجل تقوية لحمة وحدتها لحماية نفسها ، ولعل مهندس التوقيفات داخل مربع سلطة وزارة التربية الوطنية يعي هذا المعطى جيدا ، وبالتالي التفسير البسيط هو أن قرارات التوقيف هذه تتوخى دفع الأساتذة والأستاذات إلى زاوية وحيدة يصعب التفكير والتصرف بعيدا عنها، وهي زاوية مواصلة الاحتجاج وربما توسعه داخل رقعة الذي علقوا احتجاجهم اقتناعا منهم بأهمية وإيجابية اتفاق 26 دجنبر ، رغم عدم إجابته عن كل الملفات التعليمية ورغم عدم استجابته لجميع المطالب الفئوية.

وإمعانا في ضمان شروط استمرار الاحتجاجات التعليمية جاء تنفيذ قرارات التوقيفات في حق الأساتذة منتهكا لمساطر وقواعد التوقيف المؤقت عن العمل السائدة داخل القطاع، وهي أولا الاستفسار عن التغيب، ثم توجيه تنبيه أو توبيخ أو إنذار، والمحطة الأخيرة اتخاذ قرار التوقيف وتبليغه للمعني أو المعنية بالأمر.

والسؤال الثاني الذي يتداعى عن السؤال الأول هو لماذا لجأ مهندس قرار التوقيفات إلى تأجيج الاحتجاجات حتى لا تتوقف؟

لماذا وهو يعلم أن الموضوع ليس شكليا محددا في التغيب، بل هو إضراب شارك فيه أكثر من مائة ألف أستاذة وأستاذ، إضرابات يعرفها العادي والبادي من المغاربة.

هل هو إعداد لسيناريو محاولة «اجثات» الحركة التعليمية في جزء منها!

أم هل يتعلق الأمر بدسائس الحرب داخل مربع الحكومة والوزارة؟

أم هل هي ضربة مقص للنقابات الخمسة وإظهارها بمظهر أسوء من خطابات التخوين والتحريم المسربة في مجموعات الحراك التعليمة بشكل ملفت للعجب.

وحده، في ظل غياب المعلومة وشح المعطيات، وحده الزمن المنظور سيأتينا بالفهم السليم لخلفيات هذا القرار المستفز للشعور الجماعي التعليمي.

من وحي الاحداث

الاستلاب والديمقراطية

التيتي **الحبيب**

يعتبر الاستلاب احد أهم المفاهيم في كشف طبيعة التناقض بين الرأسمال والعمل المنتج لفائض القيمة. ولذلك خصه ماركس بالاهتمام البالغ وفصل فيه من عدة زوايا حتى يقربه إلى إدراك وفهم العمال وهم الذين يشكلون الطبقة الاجتماعية التي أراد ماركس تسليحها بالعلم وبالنظرية حتى تنهض للإطاحة بسلطة رأس المال وتنتزعها من يد الطبقة الحاكمة وتبني سلطتها كمدخل لمجتمع تقوض فيه أسباب الاستغلال أي أسباب الاستلاب.

دعونا نلقي الضوء على مفهوم الاستلاب من زاوية قريبة من مفهوم وإدراك جماهير شعبنا لأنها احتكت بالظاهرة عشرات المرات في حياة كل مواطن ومواطنة. نعني بالزاوية هي ممارسة الديمقراطية في شكلها التمثلي أي ديمقراطي الإنابة وانتخاب نواب يمثلون الجمهور وينوبون عنه ويتصرفون مكانه. ففي هذه الديمقراطية يدلي المواطن/ة بصوته لصالح احد المترشحين وتنتهي العملية بنجاح فلان أو علان. هكذا تكون العملية الانتخابية أنتجت عبر التصويت تحول مرشح إلى نائب. هذا النائب ينتصب أمام من انتخبه كما تنتصب السلعة أمام العمال الذين أنتجوها. هي بنت مجهوداتهم الفردية لكنها في السوق أصبحت مفصولة عنهم وهم غير قادرين على تملكها لأنها تتجاوز طاقتهم الشرائية وتصبح بذلك مصدر إخضاعهم وإذلالهم أمامها. إنها أصبحت غريبة عنهم وهم غرباء أمامها. بشكل مماثل يمكننا سحب الصورة على العلاقة بيم المواطنين المصوتين على النائب. انهم هم من بوؤوه المنصب لكنه أصبح منفصلا عنهم. أصبح مصدر السلطة يخضعهم لمشيئته التي هي من مشيئة المالكين الحقيقيين للسلطة في المجتمع أي الطبقة الحاكمة صاحبة السلطة والثروة. فكما تنتصب البضاعة كعدو أمام منتجها العامل ينتصب النائب المحترم كقاهر وعدو للمواطنات والمواطنين الذين أنتجوه. لأنه سيوظف موقعه للدفاع عن مصالح وقضايا تتعارض مع مصالح وقضايا سبق له الالتزام بها وعرضها أمام المصوتين. هكذا يشعر المواطنون بالاغتراب أمام هذا الكائن النائب برلماني أو عضو مجلس قروي او...هكذا يشعر المواطنات والمواطنون بأنهم غرباء أمام المؤسسة التي يدافع عنها هذا النائب لتنتصب تلك المؤسسة كجهاز يضطهد الشعب أو الجمهور الذي انتخبها. ولانها مؤسسة تابعة لمؤسسة اكبر منها أي الدولة فان هذا المواطن يدرك بانه يواجه عدوا اكبر يتمثل في دولة ومختلف أجهزتها بما فيها تلك التي ساهم في انتخاب بعض أفرادها في ظل عملية سياسية وهي الديمقراطية والياتها التمثيلية.

ولان الديمقراطية التمثيلية تحمل في جوفها بذرة التسلط فإننا سنعرض في مقام أخر لنقيضها كما أبدعته البشرية في مناسبات نوعية وهي الديمقراطية المباشرة.